

التكوين الأكاديمي للصحفيين في الجزائر وانعكاساته على المشهد الإعلامي في ضوء التحول الرقمي

The academic training to journalists in Algeria and its implications for the media show in light of the digital transformation

د/حجاء الجمعي*

-1 جامعة أم البواقي : كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - hadjameldjemi@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/29؛ تاريخ المراجعة: 2021/05/05؛ تاريخ القبول: 2021/06/27

ملخص:

يستعرض هذا المقال للحالة التراكمية لتردي التكوين الأكاديمي للصحفيين ، واستمرار حالات التباعد بين الجوانب العلمية المعرفية والجوانب المهنية الممارساتية ، وما يترتب عن ذلك ، من انغلاق في الأفق المعرفي والمهني ، لمخرجات عملية التكوين الأكاديمي في الصحافة وعلوم الاعلام والاتصال في الجزائر . ويرصد لانعكاسات هذا الوضع المرضي ، على الفضاء الإعلامي والاتصالي ، سيما علاقته بالمشهد الاستعراضي لرداءة المنتج الإعلامي ، في سياق التحول الرقمي .

وسيقدم المقال في الأخير ، رؤية علمية بمرتكزات معرفية ومهنية ، في شكل توصيات للانتقال من الحالة الستاتيكية المحتكمة لشرعية الوصاية السلطوية ، إلى الوضع الديناميكي المحتكم لشرعية الممارسة المهنية الاحترافية ، كضمانة للانتقال من المقاربة الكمية ، إلى المقاربة الكيفية في تكوين وتأهيل الصحفيين .

الكلمات المفتاح : التكوين الأكاديمي للصحفيين ؛ المشهد الإعلامي ؛ التحول الرقمي ؛ الممارسة الصحفية .

Abstract:

This article reviews the cumulative state of the deterioration of the academic training of journalists, the continuing divergence between scientific and cognitive aspects and professional practices, and the consequent closure of the knowledge and professional horizon, to the outputs of the academic training process in journalism, media sciences and communication in Algeria. The implications of this pathological situation, on the media and communication space, particularly its relationship with the show-off of the poor media product, are monitored in the context of digital transformation .at the end, the article will provide a scientific vision with knowledge and professional foundations, in the form of recommendations to move from the static situation that invokes the legitimacy of authoritarian guardianship, to the dynamic situation that invokes the legitimacy of professional practice, as a guarantee of the transition from quantitative approach to the approach of how to train and qualify journalists.

Keywords: academic training journalists; media show; digital transformation ; journalistic practice .

1. مقدمة :

يكتسي التكوين الأكاديمي في حقل الصحافة وعلوم الإعلام والاتصال ، طابعا علميا ومعرفيا ومهنيا متفردا بمجموعة من الخصائص العقلية والنفسية والخبرات المهارية والإبداعية ، التي تتغذى من البيئة الثقافية والسوسيو مهنية ويتساقط هذا التكوين مع نزعة الاندفاع الانساني ، نحو الحرية الفكرية الابتكارية ، ويتنافى مع نزعة التسلط العدمية والوصاية السلطوية العنيفة على العقل الإعلامي ، وما ينجم عنها من تمييع شعوبي ، واستنزاف تجاري للمهنة الصحفية فالمخرجات الأكاديمية ، لحقل الصحافة وعلوم الإعلام والاتصال مخرجات ثقافية ، ليست كباقي مخرجات التعليم العالي والبحث العلمي . التي عادة ما تنزع نحو الإلمام بالتخصص العلمي المحض ، وكثيرا ما يطغى عليها الصبغة التقنية ، إذ ينعت الرأسمال البشري في هذه الحقول المعرفية بتقنيي المعرفة العلمية ؛ كونهم يتلقون تأهيلا مهنيا لتجسيد معارفهم النظرية ، كقيم مضافة لمجال الاهتمام أو الإلتناء ، كدعامات للبناء المؤسساتي للدولة والمجتمع كل في مجال تخصصه بينما مخرجات الحقل الصحفي والإعلامي والاتصالي ، تتجاوز حقل التخصص المحض لتتجاسر وتتكامل مع التخصصات الأخرى ؛ بل وتتشابك مع الفضاء المجتمعي ، بمختلف أبعاده وتركيبات عناصره . فتموقع الصحفي والإعلامي وحتى الأكاديمي المختص في علوم الإعلام والاتصال ، يكون ضمن البنى الاجتماعية المختلفة ، وما تنتجها من شبكة للعلاقات الاجتماعية والإنسانية.

هذا التموقع الاستمولوجي والسوسولوجي للمهنة الصحفية والصحفيين ، يفرض أنماطا صارمة من التكوين الأكاديمي ، كما يتطلب توفر مجموعة من الشروط لاعتلاء هذا الحقل التكويني . لكن من المفارقات العلمية والعملية أن يتحول التكوين الأكاديمي للصحفيين ، في مختلف كليات ومعاهد وأقسام الصحافة وعلوم الإعلام ، إلى تكوين عادي وبسيط ، ينزع نحو الشعبوية والتسطيح علميا ومعرفيا ، ونحو الإثارة والنجومية الاستعراضية مهنيا وممارساتيا.

فتراكم استمرار الهوة بين بعدي العملية التكوينية الأكاديمية للصحفيين ، والمتمثلان في البعد الأكاديمي الاستمولوجي والبعد المهني الممارساتي ، وبشكل لافت للانتباه ، وصل في الثلاث عقود الأخيرة لحالة مرضية مثيرة للقلق . جعل الكثير من الأكاديميين ينتفضون ضد الوضع المأزوم . وكان الأكاديمي الصادق رابع حذر من هذا الانحدار منذ 2008 قائلا "الهوة واسعة بين مؤسسات التكوين والتأهيل الأكاديمي ، والمؤسسات الإعلامية ، والنتيجة أن عملية التأهيل المعرفي في مجال الإذاعة والتلفزيون ، يصبح عملية لا نبالغ إذا وصفناها بالعنيفة " (الصادق، 2008، صفحة 61).

إذا ورغم التحولات الكبيرة في مجال التكوين الأكاديمي الإعلامي في الجزائر ، وتجريبه عدة مقاربات بيداغوجية ومعرفية ، ومرور عدة مراحل انتقالية ، على الممارسة المهنية للصحافة والإعلام ، الشيء الذي مكن الجزائر من مراكمة

خبرة طويلة تجاوزت نصف قرن ، سواء في مجال التكوين أو الممارسة الصحفية والإعلامية، وأنتجت مدرسة جزائرية للصحافة والإعلام متميزة في العالم العربي. إلا أن البحث الأكاديمي في الإشكاليات ، التي يطرحها التكوين والممارسة الإعلامية ، لا تزال في حالة ابتدائية شبيهة بالعذرية العلمية ، ولم تحض بنصيبها من الدراسة والتحليل وفقا للمناهج العلمية والمقاربات الفكرية البيداغوجية الجديدة. الشيء الذي يجعلها عرضة للانتقادات الكثيفة ، وأحيانا المتطرفة بسبب غياب التقييم الموضوعي للتجربة ، والجنوح نحو تقبل ومجاعة الأحكام المسبقة ، التي لا تستند إلى منطق عقلائي ولا الحجج والبراهين العلمية المحيطة لمسارات وراهن التجربة.

إن الملاحظ لمسارات تطور التكوين الأكاديمي في الصحافة والاعلام في الجزائر ، تظهر له بجلاء المفارقات بين التطور الكمي والإخفاق الكيفي ، خاصة مع تزايد الطلب على الشهادات العليا في الصحافة والإعلام ، وما يترتب عن ذلك من تعقيدات وتمييع للعملية التكوينية التي تركز أساسا على ثقافة سردية حول الجوانب النظرية مقابل إغفال الجوانب الممارساتية ، إضافة إلى المفارقة الكبيرة بين مخرجات الجامعة ، وسوق العمل في مجال الصحافة والإعلام .

لكن تبقى المفارقة المثيرة للجدل ، في استمرار انحراف الخطاب الإعلامي ، عن أطره العلمية والأخلاقية واصطبغ المنتج الإعلامي والمحتوى الاتصالي بالرداءة ، والابتعاد عن المعيارية المهنية . فرغم إدراج مادة أخلاقيات مهنة الصحافة والإعلام كمادة ضمن البرنامج الدراسي، سواء في النظامين الكلاسيكي أو الجديد (ل.م.د) ودراستها كمحور ضمن مادة قانون الاعلام في إطار النظام القديم ، أو التشريعات الاعلامية في إطار النظام الجديد ، وإدراجهما في الطور الأول سواء في الليسانس، أو الماستر. إلا أن الممارسة الصحفية والاعلامية، تشهد تراجعا وانحدارا قد لا نبالغ إن قلنا أنها تتجه من السيئ إلى الأسوء ؛ لدرجة تحولت المؤسسات الصحفية والإعلامية لظاهرة مرضية إجتماعيا.

وهذا ما يدفع بالبحث الحالي ، وفي هذا السياق المصبوغ بالتحول الرقمي ، إلى إثارة إشكالية استمرار الحالة التراكمية ، لانحاء الأفق المعرفي والمهني لمخرجات المؤسسات الأكاديمية في الحقل الصحفي والإعلامي ، والتي يرجعها البعض لعوامل عدة كتدري تكوين وتأهيل الصحفيين ، وتراجع مستويات الكفاءة العلمية والمعرفية للمكونين أيضا. وسنحاول إبراز مخاطر وانعكاسات هذه المخرجات الفاقدة في معظمها ، للتأهيل والكفاءة ، وعلاقتها بالتمشهد الاستعراضي للرداءة في مخرجات المؤسسات الصحفية والإعلامية ، التي تتجه نحو التنازل عن المعايير المهنية والقيم والمبادئ الأخلاقية ، ومجاعة قيم السوق الربحية التجارية ، المرتكزة على الإثارة والتهرج والانتعاش الفضائحي.

هذه الممارسات التي تعمق من تعقيدات الأزمة متعددة الأبعاد في المشهد الإعلامي الجزائري ، تحيل التفكير العلمي إلى إحداث مراجعات نقدية ، لمسألة التكوين الأكاديمي في الصحافة والإعلام ، والتبني الصارم للمعايير المهنية والقيم والمبادئ ، التي تغذي أخلاقيات المهنة الصحفية وتساهم في تجويد المنتج الإعلامي . خاصة في ظل بوادر إقرار

الانفتاح الفضاء السمعي البصري ، وتحليلات مؤشرات التحول الرقمي ، المنفلت من أطر الوصاية السلطوية التقليدية والهيمنة التي تفرضها مختلف المؤسسات المنضوية تحتها. إذ يتحتم اليوم تشخيص مكامن الانحسار للمرور نحو تجسيد الأهداف المرجوة ، من التكوين الأكاديمي في الحقل الإعلامي ، مع ضبط المعايير المطلوبة لممارسة صحفية وإعلامية تنقل المشهد الإعلامي ، والفضاء الاتصالي الجزائري ، من حالة الفوضى والعدمية الهدامة ، إلى حالة النظام والتأسيس لصحافة الحلول والبناء. خاصة في ظل البيئة الإعلامية الجديدة ، التي يميزها معضلة التحول الرقمي ، كمعضلة أخرى تضاف للمعضلات التقليدية ؛ المتمثلة في معضلة التحول الديمقراطي الذي تشكل كوهم ، ظلت الصحافة ووسائل الإعلام المختلفة ترفع له دون جدوى ، وكذلك معضلة الأخلقة والتجويد للرسالة الاعلامية والاتصالية ، التي تعيش حالة من الاضطراب المهني والتفكك القيمي ، مما جعل المؤسسات الصحفية والإعلامية كوسائط لهندسة الحلول لمشاكل المجتمع ، تتحول إلى أكبر المشكلات المغذية للمشاكل المتفاقمة في مختلف مجالات الحياة.

والجزائر كحال الكثير من الدول الانتقالية ، لا تزال تبحث عن توقع حقيقي للوسائط الاتصالية ضمن فضاء العيش المشترك ، وذلك بالنبيئة القانونية في الفضاء الاتصالي ، وبذل جهود كبيرة لإعادة بناء الترسانة القانونية وتوضيح معالم الخارطة التشريعية الوطنية ، وكذا إعادة هيكلة للمشهد الإعلامي الوطني ، من خلال الإقرار الانفتاح السمعي البصري والتوجه نحو تكريس المزيد من الديمقراطية الاتصالية ، مع التطور المذهل الذي بات يحققه الإعلام الجديد بمختلف وسائطه الرقمية وتطبيقاته التفاعلية.

وعليه سيبحث هذا المقال عبر أسلوب تأملي نقدي ، في أهم الاختلالات التي فاقمت تعثر مسارات ومساقات التكوين الإعلامي في الجزائر ، بمراجعة مختلف الأطروحات المعرفية ، والتصورات المتضمنة في الجهود العلمية الرامية إلى الإصلاح والتجويد ، وتشابكاتها مع معطيات وعناصر ومتغيرات المشهد الإعلامي الجزائري الراهن ؛ الذي لم يخرج عن الأطر السلطوية ، المتمسكة بوصايتها على الإعلام عامة والإعلام السمعي البصري خاصة. في الأخير سنقدم رؤية علمية بمرتكبات معرفية ومهنية ، في شكل توصيات ؛ للانتقال من الحالة الستاتيكية المحتكمة لشرعية الوصاية السلطوية إلى الوضع الديناميكي ، المحتكم لشرعية الممارسة المهنية الاحترافية ، وفقا لمقتضيات البيئة الاتصالية الرقمية الراهنة. وذلك بالإجتهاد في الإجابة على مختلف جوانب السؤال الإشكالي التالي :

كيف ينعكس التكوين الأكاديمي الهش للصحفيين على المشهد الإعلامي الجزائري ، وكيف يمكن الانتقال من رهن الانتصار للمقاربة الكمية ، والاحتكام لأفق المقاربة الكيفية في تكوين الصحفيين لتحقيق أهداف تجويد المنتج الإعلامي والاحتوى الاتصالي في ظل التحول الرقمي؟

2. الصحفي.. قراءة في تفاقم أزمة الهوية المهنية مع تجليات البيئة الرقمية :

تحيلنا البحوث والدراسات العلمية المنجزة حول الفضاء الاتصالي ، أو السياق الذي تتفاعل فيه عناصر المركب الاتصالي بتشابكاتها وتعقيداتها التقنية والإنسانية والطبيعية ، ارتكازها بشكل أساسي على ثلوث ، الرسالة والوسيلة والمستقبل أو الجمهور. بينما لم يحظ الصحفي إذا اعتبرناه مرسلا ، أو قائما بالاتصال -رغم الإقرار مسبقا بصعوبة ولاموضوعية التصنيف- بالاهتمام العلمي الكافي . وقد أكدت الكثير من البحوث والدراسات ، وفي سياقات مختلفة ، نقص اهتمام البحث العلمي بالصحفيين ، ويعتبرها بعض الأكاديميين الحلقة الأضعف في بحوث ودراسات علوم الإعلام والاتصال سواء في الدول الانتقالية ، بل وحتى في الدول المتقدمة. التي تشهد تجدد الدعوة العلمية لتسليط الضوء على انتماءات الصحفيين ومناخهم التعليمي ، وخصائصهم الاجتماعية. وكذا أساليب التحكم والرقابة التي يمارسونها داخل المجتمع (بوجمعة و بن الصغير، 2016، صفحة 63) ويعتبر بعد التكوين من الأبعاد المهملة في الدراسات والأبحاث المنجزة حول الصحفي، وفاقم هذا الوضع المأزوم المقاربات والأطروحات التأويلية المبشرة بموت المؤلف ، وتبني نزعة بحثية جديدة تعلي نظريا من سلطة المتلقي .

وتتجلى أزمة الهوية المهنية للصحفيين على عدة مستويات ، منها ما هو مرتبط بطبيعة الصحفي في حد ذاته ، أي بخلفياته الثقافية ، وخصائصه النفسية والاجتماعية وملكاته الفكرية ومواهبه الفنية والإبداعية. ومنها ما هو مرتبط بالمؤسسة الصحفية والإعلامية ومناخها العلائقي وإدارتها البيروقراطية ، ومنها ما هو مرتبط بالبيئة الصحفية وسياق الممارسة المهنية والبنى السوسيوثقافية المؤثرة فيها ، ومنها ما هو مرتبط بالقوانين والتشريعات ، المعرفة والمحددة للهوية الصحفية. هذا التعدد المرجعي في البناء المفهومي للصحفي ، أفضى إلى تعدد التعاريف المرجعية للصحفيين ، حسب السياقات والمنطلقات البحثية ، ومقتضيات السياسات الإعلامية والاتصالية والأهداف التشريعية لكل دولة.

وقد أشارت الكثير من الدراسات ، إلى إشكالية تحديد من هو الصحفي ، أو من هو القائم بالاتصال ، في ظل النزعة المفرطة نحو المراجعات الجذرية ، لتقسيم العمل داخل المؤسسات الإعلامية المختلفة . خاصة في ظل بيئة الاتصال الرقمية ؛ فبين نزعة التخصص المحض ، ونزعة الصحفي الشامل ، أي الملم بمختلف الجوانب الفنية والتقنية للممارسة الصحفية وعبر مختلف مراحلها ، ومع تنامي بروز مهن جديدة في الفضاء الاتصالي والإعلامي.

وفي هذا السياق يستحضر الأكاديمي بن صغير ، التساؤلات القديمة الجديدة ؛ هل الصحفي هو المخبر الذي يحصل على الخبر؟ أم هو رئيس التحرير ؟ أم هو معد البرنامج الإذاعي والتلفزيوني ؟ هل هو مخرجه أو مذيعة ؟ ويهتدي إلى التأكيد أن ، ظاهرة تعريف الصحفيين ، تختلف من بلد لآخر ، وأصبحت اليوم أكثر تعقيدا مع انتشار الإعلام الرقمي وظهور الفضاءات الافتراضية ، بما فيها شبكات التواصل الاجتماعي التي أفرزت صحفيين افتراضيين وأصبحت عملية

ضبط مفهوم القائم بالاتصال (الصحفي) معقدة أكثر من أي وقت مضى، نتج عنها تقسيم غير مسبوق للعمل الصحفي على أسس غير مسبوقة، وتحديد جديد للمسؤوليات، وتغيير في الأدوار وتوزيع السلطات هذا الوضع يفرض على الباحثين إعادة النظر في مفهوم القائم بالاتصال ككل (بن صغير، 2019/2018، صفحة 51).

ومن بين التعاريف التي قاربت المهنة الصحفية من منظور سوسولوجي: " الصحافي وجه محدد جدا، ينتمي الى مجموعة مرجعية، ويتمتع بالعلم والكفاءة التقنية، ويجب أن يقوم بدور مزدوج لمصلحة الجمهور: دور المخبر المحايد وغير المتحيز (حتى يجعل العالم شفافا)، ودور السلطة المضادة (المدافع الملتزم عن المصلحة العامة). ويرى إريك ميغري أنه يكفي أن نقيس توافق الممارسات الحقيقية للمهنة، مع هذا النموذج لفهم عمل الصحفيين (ميغري، 2018، صفحة 339).

وتتفق معظم التعاريف المصاغة حول الصحفي، على خصائص جوهرية يجب تتوفر فيه، وهي الممارسة المنتظمة في إطار مؤسسي (مؤسسة إعلامية صحفية أو إذاعية أو تلفزيونية أو إلكترونية)، وتلقي الأجر كمصدر أساسي للدخل إضافة إلى تلقي تكوين أكاديمي في المجال، وتدريب عملي مهاري في الاختصاص الصحفي والإعلامي.

أما في الجزائر، نفيذ الكثير من الأبحاث والدراسات، أن مفهوم الصحفي، لم يعرف ميلادا طبيعيا في الجزائر عبر التكوين العلمي، والبناء المنهجي لنسقه المعرفي والاحتكام لمعايير الممارسة المهنية، بقدر ما تحكمت في تشكله عدة عوامل تاريخية، مقرونة بالأنساق الكولونيالية، وبأيدولوجيات الأنظمة المتعاقبة على حكم الجزائر بعد الاستقلال. كل هذه العوامل، المتحالفة مع الثورة الاتصالية بتحولاتها الرقمية، حالت دون تشكل هوية مهنية للصحفي الجزائري.

ولقد حاول المشرع الجزائري بناء تصور سياقي في تعريفه لماهية الصحفي، يتناسب مع كل مرحلة انتقالية في مختلف التشريعات الاعلامية، بدء بالقانون الخاص بالصحفي 1968 الذي عرف الصحفي في المادة 02 بأنه "كل مستخدم في نشرية أو صحفية يومية أو دورية، تابعة للحزب أو الحكومة، أو في وكالة وطنية أو هيئة وطنية للانباء المكتوبة أو الناطقة أو المصورة؛ متفرغ دوما للبحث عن الانباء أو انتقائها وتنسيقها وعرضها واستغلالها، والذي يتخذ من هذا النشاط مهنته الوحيدة والنظامية وذات الاجر" (القانون الأساسي للصحفيين المهنيين، الأمر رقم 525/68 المؤرخ 1968/09/09). وتضيف نفس المادة "يعتبر في عداد الصحفيين المهنيين، المراسلون المصورون المراسلون السينمائيون والمراسلون الرسامون، وبمئات الصحفيون المهنيون المعاونون المباشرون الدائمون للتحريير، كالمحررين المصححين، والمحررين المترجمين والمحررين المختزلين في الصحافة، والمحررين المذيعين ومنسقي الوثائق الصحفية". وتشترط المادة 04 "حيازة بطاقة بطاقة الهوية المهنية الوطنية، لكسب صفة الصحفي المهني واكتساب الامتيازات والحقوق والمنافع المرتبطة بالوظيفة". (القانون الأساسي للصحفيين المهنيين، الأمر رقم 525/68 المؤرخ 1968/09/09)

وجاء تعريف الصحفي في قانون الاعلام 1982 في المادة 33 من الفصل الاول المعنون "الصحافيون المحترفون الوطنيون من الباب الثاني ، المتعلق بممارسة المهنة الصحفية. بأنه "يعتبر صحافيا محترفا ، كل مستخدم في صحيفة يومية أو دورية تابعة للحزب أو الدولة أو في هيئة وطنية للأبناء المكتوبة ، أو الناطقة أو المصورة ؛ ويكون متفرغا دوما للبحث عن الأبناء وجمعها وانتقائها وتنسيقها واستغلالها وعرضها ، ويتخذ من هذا النشاط مهنته الوحيدة والمنظمة التي يتلقى مقابلها أجرا" (القانون رقم 82-01 المتضمن قانون الإعلام ، 06/02/1982). وترخص المادة 41 "للصحفيين المحترفين علاوة على ممارسة المهنة الصحفية ، بإمكانية القيام بنشاطات تعليمية ضمن المعاهد والمؤسسات التابعة للحزب والدولة". وتعتبر المادة 34 من القانون "المراسل الصحفي ، المستوفي للشروط المنصوص عليها في المادة 33 بمثابة الصحفي المحترف ، سواء كان يمارس نشاطه داخل الوطن أو خارجه" (القانون رقم 82-01 المتضمن قانون الإعلام ، 06/02/1982).

وجاء مفهوم الصحفي في الباب الثالث من قانون الاعلام 1990 تحت عنوان "ممارسة مهنة الصحفي" ليساير مرحلة الانفتاح الاعلامي الحذر ، عرفته المادة 28 "الصحفي المحترف هو كل شخص يتفرغ للبحث عن الأخبار وجمعها وانتقائها واستغلالها وتقديمها ، خلال نشاطه الصحفي الذي يتخذه مهنته المنتظمة ، ومصدرا رئيسيا لدخله" (القانون رقم 90-07 المتضمن قانون الإعلام ، 03/04/1990). وتمنع المادة 29 ممارسة مهنة الصحافي الدائمة في العناوين والاجهزة التابعة للقطاع العام شغل أي وظيفة مهما كان نوعها لدى العناوين والاجهزة الاعلامية الاخرى وتسمح فقط بإمكانية تقديم اسهامات ظرفية ، إلى عناوين وأجهزة أخرى حسب الشروط التي يحددها المجلس الاعلى للاعلام" (القانون رقم 90-07 المتضمن قانون الإعلام ، 03/04/1990). الذي تم إلغاؤه لاحقا في سنة 1993 . الشيء الذي فتح المجال أمام الفوضى الاتصالية ، بمختلف أبعادها ، سيما ما يتعلق بالممارسة المهنية للصحافة لأن المجلس الأعلى للإعلام ، هو الهيئة المخولة قانونا وفقا للمادة 30 "لتحديد شروط تسليم بطاقة الصحفي المحترف والجهة التي تصدرها ، ومدة صلاحيتها وكيفية إلغائها ، ووسائل الطعن فيها". (القانون رقم 90-07 المتضمن قانون الإعلام ، 03/04/1990).

وبعد الأزمة الأمنية وظهور بؤادر الانفراج السياسي في الجزائر ، حاول القائمون على شؤون الدولة رد الاعتبار للصحافة والصحفيين . خاصة بعد التركة الثقيلة التي حصدت أرواح أكثر من مئة صحفي. فأصدرت الحكومة المرسوم التنفيذي رقم 08-140 المؤرخ في 10 ماي 2008 الذي يحدد النظام النوعي لعلاقات العمل المتعلقة بالصحفيين وقد ورد في الفصل الثالث منه "شروط ممارسة مهنة الصحفي" سيما المادة 07 "على كل طالب لممارسة الانشطة الصحفية ، أن يكون حائزا على شهادة التعليم العالي ، ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بالمهنة ، وألا يكون قد حكم عليه نهائيا بسبب جنائية أو جنحة ، وأن يكون متمتعا بحقوقه المدنية والوطنية، غير أنه يمكن لكل شخص يثبت مؤهلات تتناسب والانشطة الصحفية ، الالتحاق بمهنة الصحفي" (المرسوم التنفيذي رقم 08-140 المؤرخ في 10 ماي 2008 الذي يحدد النظام النوعي لعلاقات العمل المتعلقة بالصحفيين).

ولم يبادر المشرع في هذا المرسوم التنفيذي ، إلى اطلاق تعريف جديد للصحفي واكتفى بأحكام المادة 28 من قانون الاعلام 1990 . مع المبادرة إلى تعريف الصحفي المستقل باعتباره "كل صحفي يتصرف بصفته عاملا مستقلا يعمل لحسابه الخاص ، ويقدم خدماته لفائدة أجهزة الصحافة ، حسب الشروط المحددة بموجب اتفاقيات". والصحفي المعاون بأنه "كل عون يشغل منصبا ، يتمثل في القيام بأعمال لا تنفصل عن الانشطة الصحفية التي ترتبط مباشرة بالتحضير" (المرسوم 08-140 المحدد للنظام النوعي لعلاقات العمل المتعلقة بالصحفيين ، 10 / 05 / 2008). وفقا للمادة 04 . واكتفى المشرع وفقا لنص المادة 08 بالاشارة إلى أن "تحديد مهن فرع "الصحافة" وتصنيفها يكون بموجب الاتفاقية الجماعية في شكل مدونة مرجعية" (المرسوم 08-140 المحدد للنظام النوعي لعلاقات العمل المتعلقة بالصحفيين ، 10 / 05 / 2008).

ويعرف قانون الاعلام 2012 في مادته 73 الصحفي المحترف بأنه "يعد صحفيا محترفا كل من يتفرغ للبحث عن الاخبار وجمعها وانتقائها ومعالجتها ؛ و/أو تقديم الخبر لدى أو لحساب ، نشرية دورية أو وكالة أنباء أو خدمة اتصال سمعي بصري أو وسيلة إعلام عبر الانترنت ؛ ويتخذ من هذا النشاط مهنته المنتظمة ومصدرا رئيسيا لدخله" (القانون العضوي رقم 12-05 المتعلق بالإعلام ، 12/01/2012). وتعتبر المادة 74 المراسل الصحفي الدائم الذي له علاقة تعاقدية مع الجهاز الاعلامي صحفيا محترفا" (القانون العضوي رقم 12-05 المتعلق بالإعلام ، 12/01/2012). وتحيل المادة 75 تحديد مختلف اصناف الصحفيين المحترفين يكون بموجب النص المتضمن القانون الاساسي للصحفيين ، الذي لم يفرج عنه إلى اليوم ، بعد مرور أكثر من خمس سنوات من صدور هذا القانون العضوي الخاص بالإعلام. و"تثبت صفة الصحفي المحترف -حسب المادة 76- بموجب بطاقة وطنية للصحفي المحترف تصدرها لجنة تحدد تشكيلتها وتنظيمها وسيورها عن طريق التنظيم" (القانون العضوي رقم 12-05 المتعلق بالإعلام ، 12/01/2012).

وحاول المشرع الجزائري ، التصدي لظاهرة غزو المهنة الصحفية ، باعتبارها عملا ثانويا من خلال المادة 77 التي تنص على "يمنع على الصحفي ، الذي يمارس مهنته بصفة دائمة في نشرية دورية ، أو وسيلة إعلام أن يؤدي عملا مهما كانت طبيعته ، لحساب نشرية دورية أخرى أو وسيلة إعلام أخرى أو أية هيئة مستخدمة أخرى ، إلا بترخيص من الهيئة المستخدمة الرئيسية" (القانون العضوي رقم 12-05 المتعلق بالإعلام ، 12/01/2012). إن فتح المجال للممارسة المهنية للصحافة ، بدون شروط مسبقة سيما اشتراط المؤهل العلمي والشهادة الجامعية إضافة إلى الخبرة المهنية يفتح المجال واسعا أمام تبيع مهنة الصحافة ، والنيل من شرفها وتدنيس قدسيتها. يمكن القول أن هذا التصور حول الصحفي ، والمثقل بالقصور ، حوّل مهنة الصحافة إلى مهنة من لا مهنة له.

فالمشرع الجزائري الذي استمر في الزمان والمكان ، اشتراط التفرغ لجمع الاخبار ومعالجتها ونقلها وتبادلها أو مصدرا أساسيا للدخل، جعل مختلف الشرائح الاجتماعية تستهويهم هذه المهنة ، فتحول الفضاء الاعلامي الجزائري إلى مكان للاستعراض ، أكثر منه للممارسة الصحفية. فاستقطبت الشاشة الصغيرة مثلا خلال بدايات الانفتاح السمعي البصري

كل من يمتلك الجرأة في الوقوف أمام الكاميرا ، سيما الرياضيين والمغنيين خاصة وأن شروط اتقان اللغة ، مستبعدة في الخطاب الاعلامي ، الذي ينزع نحو الشعبوية والتهريج الجماهيري ، أكثر مما ينزع نحو البناء الرصين للرسالة الاعلامية.

وتطرت بعض البحوث مثلا في السياق الجزائري ، للظروف الصعبة للممارسة المهنية ، سواء تلك المحاولات السردية لتجارب بعض الصحفيين خاصة في ظل الأزمة الأمنية ، وهي محاولات احتفائية يطغى عليها حماسة الانتصار للجهود والتضحيات التي قدمها الصحفيون. التي حولت الممارسة الصحفية ، من مهنة صناعة الحياة إلى مهنة الموت. وهذه المفارقة الدرامية تلخصها المقولة الخالدة للطاهر جاووت "إذا تكلمت تموت ، وإذا سكنت تموت إذا تكلم وموت".

ومن بين هذه الكتب الصادرة كلها بالفرنسية وألّفها صحفيون. كتاب أحمد عنصر "الحبر الأحمر l'encre rouge le défi des journalistes algérien (2001) أو كتاب مُجد رباح "الصحافة الجزائرية صحافة التحدي" presse algérienne journal d'un défi (2002) ، أو كتاب رشيد ميموني "الصحافة الجزائرية السلطة الرابعة". أو كتاب غنية موفق "أن تكون صحفيا في الجزائر". (1996) être journaliste en Algérie أو بعض البحوث والدراسات الأكاديمية ، سواء التي تجسدت في شكل أطروحات ومذكرات لنيل شهادات الدكتوراه أو الماجستير في الصحافة وعلوم الإعلام والاتصال.

لكن تكاد تنعدم البحوث العلمية ، التي تتعرض للخلفيات الفكرية والمعرفية للصحفيين ، وبناءهم الثقافية وامتدادات تأثيراتها على الممارسة الصحفية . ويمكن استحضار في هذا المقام الجهود الكبيرة التي بذها الباحث الأكاديمي المرحوم ابراهيم ابراهيمي ، الذي بحث في تأثير الخلفيات الفكرية والإيديولوجية في الممارسة الصحفية ، سواء في كتاباته العلمية أو الصحفية. أو من خلال تأطير مجموعة من البحوث والدراسات العلمية ، في مجال علوم الإعلام والاتصال تحاول تفكيك الكثير من التعقيدات ، التي تكبل الممارسة الإعلامية ، سيما الايديولوجية التي تغذيها الأنظمة السياسية.

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة والتنويه بالجهود الكبيرة ، التي يبذلها الأكاديمي رضوان بوجمة ، الذي يواصل على نهج أستاذه ابراهيم ابراهيمي ، في التأصيل النظري للبحث في الخلفيات الثقافية والفكرية للقائم بالاتصال أو الصحفي في السياق البحثي الجزائري. من خلال إنجاز بحوث ودراسات حول الصحفيين والمراسلين الصحفيين . أو من خلال تأطير بحوث ودراسات في مختلف الأطوار خاصة في طور الدكتوراه . والتي تتغلغل في عمق سوسيومهنية الصحفيين ، وتحلل السياقات التحريية وظروف الممارسة المهنية ، وتفكك العوامل المؤثرة ؛ سياسيا واجتماعيا واقتصاديا في المنتج الصحفي وإنارة الكثير من الزوايا الغامضة ، حول الموضوع البالغ الأهمية والتعقيد. وتعتبر دراسته القيمة حول "الإعلام في الجزائر التجاذب بين التشريع والمهنة" (2007). بمثابة تشريح دقيق وتحليل عميق وغوص في المعاني المجهرية التي تخفيها الممارسة الصحفية في الجزائر ، لأزيد من نصف قرن من الزمن.

وقد أبرز الباحث الأكاديمي رضوان بوجمعة ، تصورا علميا وعمليا لماهية الصحفيين في الخطاب السياسي ومن خلال النصوص التشريعية ، يشخص فيه التحولات في تسميات الصحفيين الجزائريين ومهامهم ، عبر مختلف المراحل الانتقالية التي عاشتها الدولة الجزائرية ، منذ الاستقلال إلى ما بعد مرحلة مطلع الألفية الثالثة. سنبرزها كما يلي:

1.مرحلة الصحفي الموظف (1962-1965). رغم أن الباحث يقر أنه في هذه المرحلة لم يورد أي ميثاق رسمي تعريفيا محدد لدور الصحافة ومهمة الصحفي " إلا أنه يستند في توصيفه إلى تصريح مسؤول الاعلام والتوجيه في حزب جبهة التحرير الوطني في 13 جويلية 1963 الذي حدد أهداف إيجاد تنظيم للصحفيين في "التعبئة والتوعية السياسية لأعضائه بتذكيرهم بأنهم ليسوا مجرد موظفين في قطاع الاعلام ، وإنما هم مناضلون أيضا في المواقع التي يوجدون فيها" (بوجمعة، 2007، صفحة 97). هذا الطرح يجعل من الصحفي موظفا ومناضلا إيديولوجيا

2.مرحلة الصحفي الموظف المناضل (1965-1978). فخلال هذه المرحلة أصبح الخطاب الرسمي أكثر وضوحا فيما يخص تحديد دور الصحفي ، في إطار التوجه الاشتراكي للدولة الجزائرية ، واحتكار الحكومة لوسائل الاعلام". ويستند الباحث إلى المادة 5 من الأمر 68-535 المؤرخ في 9 سبتمبر 1968 التي تؤكد "يجب على الصحفي أن يقوم بوظيفته في نطاق عمل نضالي". إضافة إلى تصريح الرئيس الراحل هواري بومدين في 19 جوان 1970 "إن دور الصحافة الوطنية يطرح مشكل وظيفة الصحفي ودوره ، حتى يؤدي مهمته ، يجب على الصحفي أن يحسم هل هو مع أو ضد الثورة في الجزائر الثورية؟ إنه لا يستطيع أن يكون إلا ثوريا وملتزما ، لأنه الناطق الرسمي والمدافع عن صوت الثورة" (بوجمعة، 2007، صفحة 98) .

3.مرحلة الصحفي الملتزم بإيديولوجية الحزب (1979-1988). تميزت هذه المرحلة بصدور أول قانون للاعلام سنة 1982 والذي "دعم الإبقاء على تعريف الصحفي بصفته مناضلا ملتزما من أجل تحقيق أهداف الثورة كما حدده المرسوم السابق 1968.يقول بوجمعة رضوان "الواقع أن تحديد دور الصحفي بقي ولفترة طويلة غير دقيق وغامض..فالنصوص الرسمية ، جعلت منه موظفا وبيروقراطيا خاضعا لمن هو أعلى منه في السلم وللقوانين ، أكثر من خضوعه لطبيعة ولنوعية انتاجه ، هذه الوضعية التي كانت تمثل مصدر القلق الذي تعرفه هذه الوظيفة ، والتميزة بعدم الاستقرار في صفوفها وضعف الالتزام لديهم". ويضيف "إن التعريفات والخطابات الرسمية حول دور الصحفي ، في هذه الفترة تبرز مرة أخرى ابتعاد هذه المواثيق عن الجانب المهني لمهام الصحفي ، وحصره في جانب النضال والالتزام الايديولوجي بالخطاب السياسي الرسمي، الأمر الذي أثر سلبا في الممارسة المهنية ميدانيا" (بوجمعة، 2007، صفحة 100).

4.مرحلة الصحفي المهني (1989-1991). يرى الأكاديمي بوجمعة رضوان ، أنه لأول مرة يبلور المشرع تعريف جديد للصحفي ، يقوم على التأهيل المهني ، كشرط أساسي للتعيين والترقية والتحول في وسائل الاعلام. وجلب هذا القانون العديد من الحقوق للصحفيين ، والتي حققت طفرة في الممارسة المهنية للصحافة ، وأظهر لأول مرة خطابا

جديدا للسلطة حول مهمة ووظيفة الصحفي ، فبعد أن كان في السابق يعد مجرد موظف ومناضل أضحى بحكم هذا القانون ، مسؤولا من الناحية المهنية وليس من الناحيتين السياسية والإيديولوجية" (بوجمعة، 2007، صفحة 107).

للتذكر فقد تدعمت خلال هذه الفترة ، الحريات العمومية والحريات الاعلامية بموجب دستور 22 فيفري 1989 الذي أكد على "عدم المساس بحرية المعتقد وحرمة حرية التعبير" وفقا لمنطوق المادة 35 وتذهب المادة 36 إلى تعميق حرية الممارسة الاعلامية من خلال التأكيد على "ضمان حرية الابتكار الفكري والفني والعلمي ، لجميع المواطنين وحماية حقوق المؤلف ، إضافة إلى منع جميع المؤسسات ما عدا المؤسسة القضائية ، من حجز أي مطبوع وآية وسيلة من وسائل الاعلام والتبليغ إلا بأمر قضائي". وهو ما يعتبره الكثير من الأكاديميين سابقة أولى في تاريخ الجزائر على حد قول المرحوم براهيم براهيم . ومن الضمانات القوية لحرية الاعلام وللممارسة الاعلامية التي لم تعرفها الجزائر منذ الاستقلال". على حد تأكيد المؤرخ والأكاديمي المرحوم زهير إحدادن

5.مرحلة الصحفي المكافح (1992-1999). تحولت الممارسة المهنية خلال هذه المرحلة ، من مغامرة فكرية إلى مهمة شبه مستحيلة. خاصة بعد إلغاء المسار الانتخابي ، وتصاعد وتيرة العنف السياسي وجنوحه نحو الاقتتال والعنف المسلح ، الذي أنتج إرهابا مدمرا للبنية الفكرية والمادية للدولة الجزائرية. وخلف أضرارا لا تزال أبعادها النفسية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، تنداعى في شكل كوابح للفعل الثقافي عامة والفعل الصحفي والإعلامي خاصة.

6-مرحلة الصحفي عون الدولة (ما بعد 1999) شهدت هذه المرحلة ، حالة من التميع غير المسبوق لمهنة الصحافة والإعلام ، حيث استقطب هذا المجال الحيوي والاستراتيجي ، الاستثمارات الربحية والتجارية برساميل غير ثقافية باتت تكتسح الفضاء الإعلامي. حولت المؤسسات الصحفية ، لمقاولات مصطفة في طابور الزبائنية والتهريج السياسي والإثارة الفضائحية ، والتسطيح والتلاعب بعقول الجماهير. فتكاثر الصحف وتضاعفت عدديا ، وتراجع تأثيرها وانكمش أفق التعددية الثقافية والفكرية. والخلاصة تعددية عددية بصحفيين مبتدئين ، اقتحموا المجال الصحفي بارتجالية فاقدة للكفاءة المهنية ولا التكوين الأكاديمي الجيد ، ولا المعرفة الرصينة بمعايير وأخلاقيات الممارسة المهنية.

وتفاقمت الأوضاع الصعبة وأصبحت أكثر ثقلا على كاهل الصحفيين ، سواء على مستوى تراجع التكوين الأكاديمي والتأهيل المهني للصحفيين المتخرجين من أقسام الإعلام والاتصال من مختلف جامعات الوطن . أو على مستوى تردي الظروف الاجتماعية والمهنية ، والضغطات الممارسة على الصحفيين في قاعات التحرير. بسبب إحياء أرباب المقاولات الصحفية تقاليد وممارسات فترة الأحادية ، وعودة الرقابة والتوجيهات والأوامر لتكبييل الصحفيين والسياسات التحريرية وبالعودة إلى الأسس العلمية والأفكار التأصيلية حول الصحفيين ، تعتبر أطروحة الدكتوراه التي أنجزها ، الباحث الأكاديمي يعقوب بن صغير ، من الدراسات المرجعية في سوسيو-مهنية القائم بالاتصال ، والتأصيل العلمي للبحث في ظاهرة الصحفيين. إذا انطلق من هواجس إشكالية أوغلت في عمق العوامل الكامنة المتحكمة ، في المنتج الإعلامي

ومخرجات المؤسسات الصحفية والإعلامية. إذ لم يقف البحث عند حدود رصد المناخ الاجتماعي والتكويني للصحفيين فحسب ، وإنما غاص لمعرفة مستوى الحراك الثقافي ، الذي ينشطون فيه من خلال استهلاكهم للتكنولوجيات الحديثة وأنماط استخدامهم لها ، وعادات مطالعهم . بالإضافة إلى محاولة استيعاب تأثير مثل هذه الخلفيات على المنتج الإعلامي ، وفهم السياق الاجتماعي جيدا ، وتأثير المناخ السياسي والاجتماعي والثقافي وعلاقات العمل ، وكذا تصورهم للعمل داخل الاذاعات الموضوعاتية ، وغيرها من المعطيات التي تعتبر ذات دور حاسم في الممارسة الإعلامية بشكل عام (بن صغير، 2019/2018، صفحة 10.11). ويكون الباحث ، نجح من خلال هذه المقاربة العميقة في تفكيك البنى الثقافية المتحكمة ، في أفعال وأقوال الصحفيين وحراكهم الثقافي ، داخل الفضاء الصحفي والإعلامي .

ولقد تفاقمت أزمة الهوية المهنية للصحفي في ظل البيئة الاتصالية الرقمية ، فبعدها كان النقاش حول مدى إمكانية اعتبار المصور أو المترجم أو الأعوان التقنيين منتجين للمحتوى الإعلامي ، رغم استبعادهم القانوني من الانتماء الصحفي واعتبارهم كأعوان ومساعدين تقنيين . لكن اليوم يثار الجدل حول التحولات الثورية في الممارسة الصحفية وتماهي المواطنين العاديين بالانتساب لحقل الصحافة والإعلام. ليس بالاستناد لشرعية التكوين الأكاديمي والبناء المعرفي والتخصص المهاري والأداء الصحفي الاحترافي . لكن بالاستناد لشرعية التأثير ، الذي تتحكم فيه عوامل غير مهنية وإنما عوامل مرتبطة بسيكولوجيا الحشود الرقمية ، التي تستثيرها وتستقطبها عوامل متعددة نفسية واجتماعية وتقنية.

3. التكوين الأكاديمي للصحفيين. تفاقم الأزمة في بعديها المعرفي والمهني :

يتضح من خلال ما تم عرضه سابقا ، فيما يتعلق بهوية الصحفي ، أن الممارسة الصحفية في الجزائر ، ظلت تبحث عن صحفيين مهنيين ، يمتكون لشرعية كفاءة المعرفة العلمية ، والاحترافية المهارية ، وما تقتضيه من معايير مهنية ومبادئ أخلاقية ، بدل شرعية نظام الهيمنة القائم ، بأنساقه واتجاهاته الأيديولوجية والسياسية والمالية .

وتحليلنا بعض الدراسات العلمية ، إلى أن تاريخ لجوء الصحافة الجزائرية ، الى البحث عن الصحفيين المهنيين ، ليس وليد اليوم براهنه التكنو اتصالي ، وإنما يعود إلى فترة الإحتلال الفرنسي الاستدماري بالأساس ، ثم إلى فترة ما بعد الاستقلال مباشرة ، فغداة الاستقلال استقطبت المهام الادارية والإستشارية والديبلوماسية الصحفيين الجزائريين ، وانصرفوا إلى مهام جديدة. ولقد خلقت هذه الظاهرة ، فراغا كبيرا في الصحافة الجزائرية ، أفقرها من الانتاج الاعلامي الرصين وأفرغها من روحها المهنية. أما اليوم فالنزعة التحكمية في الفضاء الاتصالي التي ينتهجها النظام السياسي ، والتوظيف السياسي لمختلف الوسائل الإعلامية ، والاستغلال الأداتي للصحفيين ، من طرف المقاولات الصحفية والإعلامية ، والاستقطاب المؤسساتي الذكي ، لتوظيف الصحفيين كمستشاريين وكمكلفين بالاتصال ، على مستوى الكثير من الادارات والدوائر الوزارية ، إضافة إلى انصراف العديد منهم لتولي المهام الأكاديمية ، كلها عوامل استنزفت الفضاء الصحفي والاتصالي من روحه المهنية ، وقلصت من الجهود المبذولة ، في سبيل إضفاء الاحترافية والمهنية على الممارسة الصحفية في الجزائر.

ومن المفارقات الكبيرة ، أن هذا الاستنزاف المستمر للممارسة الصحفية والإعلامية ، والانكماش الحاد في عدد الصحفيين المهنيين ، الذين يتمسكون بأصول وقواعد الممارسة الصحفية والإعلامية ، ويمارسون عملية المقاومة للتمييع السياسي والتدنيس المالي التجاري لمهنتهم . يقابله تخريج معظم الجامعات الجزائرية ، لأعداد كبيرة من الطلبة في أطوار التعليم الثالث ، ليسانس ماستر دكتوراه ، الذين تلقوا تكوينا أكاديميا في مجال الصحافة وعلوم الإعلام والاتصال ويفترض أن يكون ضمن هذه الأعداد الكبيرة من المتخرجين ، فئة واسعة تمتلك نزعة إقترحام مجال الممارسة الصحفية وبالتالي فالسؤال الإشكالي الذي يفرض نفسه ، هل كل هذه الدفعات المتخرجة ، من مختلف كليات ومعاهد وأقسام الصحافة وعلوم الإعلام والاتصال عبر مختلف جامعات الوطن ، وكذا مراكز التدريب الإعلامي الخاصة ، يمتلكون التكوين الفعلي والتأهيل المهني ليصبحوا صحفيين؟ وهل السوق الإعلامية بمختلف وسائلها الإعلامية ووسائطها الاتصالية ومنصاتها الرقمية ، مستعدة لاستيعاب هذه الأعداد الهائلة ، من المتخرجين كمتكويين في الصحافة وعلوم الإعلام والاتصال؟

الإجابة عن هذه التساؤلات يمكن استخلاصها من الفضاء الاتصالي الراهن ، ومن تراكمات التجربة الجزائرية في بعديها التكويني النظري ، والمهني الميداني. فالواقع أثبت وبيث أن التكوين الأكاديمي الذي يتوج بشهادة جامعية لا يوفر بالضرورة صحفيا مهنيا محترفا. كما أن الاعتراف الرسمي بالصحفي عبر توشيحها ببطاقة الصحفي المحترف ، لا تعكس بالضرورة الهوية المهنية الحقيقية للصحفي. خاصة وأن المغالاة التي يبديها المشرع الجزائري ، في الإعلاء من قيمة وأهمية بطاقة الصحفي ، لا يعترف بها واقع الممارسة الصحفية . الذي يغرق في بيئة معادية للصحافة والصحفيين.

فقد توصلت دراسة أجريت على عينة من الصحفيين الجزائريين ، أن هناك تسييس لمنح بطاقة الصحفي المحترف التي لا تثبت صفة الصحفي إلا نظريا . وأن حاملها لا يتمتع بالحق الكامل في الوصول إلى مصادر المعلومات والأخبار ، كما أن الضمانات التي تمنحها البطاقة للصحفي ، لا تزال بعيدة عن طموح المهنة في تحقيق سلطة الصحفي ، وتمكينه من الوصول إلى مصادر الأخبار ، وتسهيل مهامه في التحقيقات الميدانية واستقصاء الأحداث. وأوصت الدراسة أنه لا يزال الوقت امام اللجنة المكلفة بمنح بطاقة الصحفي المحترف ، لإعادة النظر في الملفات المعالجة بطرق غير شفافة واسترجاع البطاقات من الصحفيين المزيفين وإعطائها لمستحقيها (جلطي و مكري، 2020، صفحة 79). والأكثر من هذا فإن الكثير من الصحفيين ، ليسوا من حملة الشهادات الجامعية ، ولم يتلقوا حتى التكوين في أبسط أبعاديات الممارسة الصحفية. وبالتالي فالصحفي ينتزع هذا الاعتراف ، بتحالف مجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية ، وتوفر مجموعة من الخصائص الثقافية الفكرية العلمية والسوسيو ثقافية ، والمعايير المهنية والمبادئ الأخلاقية والمهارات التكوينية ، والمواكبة الابداعية للتحويلات التي تفرضها البيئة التكنو اتصالية الرقمية.

وتربط بعض المقاربات العلمية الصحفي بالبيئة التي يعيش فيها ويتعايش معها ، وهي رافد أساسي من روافد بناءه الثقافي والمهني . وفي هذا الاتجاه يرى إريك ميغري أنه ، بصرف النظر عن خصوصيات الصحفيين ، ومنطق العمل الصحفي ، في هذه الوسيلة الاعلامية أو تلك ، فإنهم ينتمون إلى أوساط اجتماعية وثقافات ينتجونها ويعيدون انتاج ذاتهم عبر خطاباتهم . وعليه يجب تجنب المركزية الاعلامية ، وربط الممارسات بالأوساط الموسعة ، التي تشهد ولادتها

وحسب إريك مغري ، يمكن التمييز بين ثلاث مستويات ، للقنوات التي ينساب منها التأثير ؛ وهي التفاعلات التنظيمية والبنى الاقتصادية ، وأخيرا التأثيرات الاجتماعية والثقافية (ميغري، 2018، صفحة 343).

فالضغط الممارس على الصحفيين في قاعات التحرير ، هو واقع يتبدل بحسب الاوقات والرجال ، واذا كانت السياسة الإعلامية ، تقرر مرة واحدة وبشكل نهائي على أعلى مستوى ، فان تطبيقها يختلف من يوم إلى آخر ، بحسب الظروف وقدرات الصحفيين والمخبرين على استيعابها (ميغري، 2018، صفحة 345). وهذه الظروف التي تطبع بيئة الممارسة المهنية أصبحت تخضع لأنظمة الهيمنة القائمة سياسيا وماليا ، التي باتت تلتهم قيم الحياد والموضوعية والاستقلالية المهنية وكان ستوارث هول ، طرح مسألة إعادة إنتاج الهيمنة ، التي تعود إلى التأثير المهيكل لخطاب الاقوياء ، لأنهم الأوائل الذين يتدخلون للتعليق على الاحداث ، ويسيطرون على المدونات الرمزية الشرعية . فالأقوياء يفرضون على الصحفيين أو المتدخلين في وسائل الاعلام ، التعريف الأولي للمشاكل التي تثار فيظل الصحفيون أسراها" (ميغري، 2018، صفحة 351).

وبالعودة للمجال التكويني في شقه الأكاديمي ، ينتقد بعض الباحثين ، خلال تتبعهم للأطر النظرية لعمليات التكوين الأكاديمي ، في بعدها التراكمي ما يعتبرونه "الأنماط الجاهزة المستندة لعمليات الحشو ، واستحضار المعارف حتى ولو تجاوزها الزمن". فتلقين المعرفة على مستوى الأهداف والوسائل وأساليب التقييم ، يهدف إلى تهذيب سلوك المتعلم ، وخضوعه لسلطة الواجب والحق ، مع تلقينه نماذج وصور جاهزة من المعارف غالبا تعتبر من الماضي. وعند تطبيق هذا قالب التلقين يجد الطالب نفسه عند نقطة المعرفة ، والتذكر والتحصيل والاستظهار لا غير ، وتكون المحتويات متمركزة حول المادة التي تتسم بتراكميتها ، وطابعها اليقيني الراض لأبي تعديل أو تغيير ، ويتم إغفال وفقا لهذا النموذج " التكوين لتحديد الاحتياجات والأهداف والطرق والوسائل والتقييم (ميلود، 2018، صفحة 309).

إن القراءة الموضوعية في بنية الفضاء الاتصالي الجزائري ، يبعديه التكويني أكاديميا والممارساتي مهنيا ، تحيلنا إلى الاعتراف بحقيقة، غياب أي استراتيجية للتكوين الإعلامي في الجزائر. ويمكن القول أنها ظلت تنح نحو الارتجالية والعشوائية ، في العقدين الأخيرين وخاصة في السنوات الأخيرة ، المصبوغة بتحويلات تكنو اتصالية ثورية وما أفضت إليه من فوضى اتصالية، أعرقت المشهد الإعلامي في حالات من التيه والعبثية إن لم نقل العدمية. ويقترح بعض الباحثين إجبارية تغيير وتطوير البرامج التعليمية والتدريبية ومراجعتها كليا، من خلال دراسة مستفيضة لتجارب أهم المدارس الإعلامية الكبرى، وتدریس تخصصات تتقاطع مع منطق السوق ومتطلبات المرحلة، وتجويد تكوين المكونين من خلال جامعة مفتوحة للإعلام والاتصال في التكوين والتطوير والتدريب الإعلامي (رقاد، بن نونة . 2020. ص252)

فالمقاربة الكمية ، المرتكزة على الأهداف الاستيعابية ، للأعداد الهائلة للتدفقات الطلابية على المؤسسات الجامعية ، لم تجعل من التكوين الأكاديمي النوعي أولى الأولويات ، ولم تساهم مختلف الأطراف الفاعلة ، سواء الحكومات المتعاقبة ولا

الوصاية ، أو المجموعات العلمية ، أو المؤسسات التكوينية ، في بلورة استراتيجية للتكوين الأكاديمي في المجال الصحفي والإعلامي ، تواكب الرهانات الكبرى للبناء المؤسساتي للدولة والهيكلية الثقافية للمجتمع.

ولقد عبرت الأكاديمية والصحفية حسينة بوشيوخ ، عن هذه المفارقة في مقال نشرته في جريدة أخبار الوطن تحت عنوان التكوين الإعلامي في الجزائر..مرحلة الكم على حساب الكيف هل افقدته نجاعته؟ تقول "بالنسبة للأكاديميين المتخصصين في الاعلام فإنهم يقرون بأن التكوين الاعلامي في الجزائر ، بات يتسم بالضعف والقصور ، لكونه لم يعد مواكبا لما تتطلبه مهنة الصحافة اليوم ، ولا يمنح الصحفي المتخرج حديثا من الجامعات ، التي تدرس الصحافة ضمن تخصص الإعلام والاتصال ، أجدديات العمل الاعلامي ؛ سواء في مختلف مهن الصحافة المكتوبة ، أو السمعية البصرية أو صحافة الإعلام الجديد. وإذا كانت المدرسة الوطنية العليا للصحافة ، قد ركزت على التكوين المهني غداة انشائها مطلع الستينات ، فإن أقسام الاعلام والاتصال الحالية ، أصبحت أبعد ما تكون عن التكوين المهني وهي تركز على التكوين العلمي الأكاديمي (بوشيوخ، 2019). رغم ضرورة التسليم بمشاشة هذا التكوين ، الذي يغرق في التنظير التراثي واجترار المقاربات الماوضوية الكلاسيكية ، في علوم الاعلام والاتصال ، والاكتفاء باستحضارها الاستعراضي التلقيني دون مواكبة ثورية للتحويلات العميقة والثورية معرفيا ومنهجيا وتقنيا ، في هذا الحقل العلمي الفائق الديناميكية

ويكفي استحضار المعايير الدولية ، للجودة والاعتماد الأكاديمي في الدراسات الإعلامية ، للوقوف على حجم الضرر الذي لحق بالتكوين في فضاءنا الأكاديمي ، واتساع الهوة المعرفية والمهنية بين المدخلات والمخرجات . وعدم قدرة منظومتنا التكوينية ، على الاستجابة لمتطلبات المؤسسات الإعلامية ، والمقاولات المتنافسة في السوق الاتصالية المفتوحة ومن بين أهم المعايير والمؤشرات ، التي حددها المجلس العالمي للاعتماد الأكاديمي للدراسات الإعلامية ، الواجب توفرها في برامج التكوين الأكاديمي الإعلامي ، والمشروطة توفرها في كل الخريجين من كليات الإعلام ، بغض النظر عن تخصصهم الإعلامي الدقيق . وفيما يلي المعايير الأكاديمية القياسية ، كما أوردتها الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بالجمهورية المصرية 2009.

1.المواصفات العامة لخريج كلية الإعلام : ويمكن حوصلتها في أن يكون قادرا على الإلمام بالمكونات المعرفية والفكرية في تخصص الإعلام من حيث النشأة والتطور ، والتعامل مع تكنولوجيات المعلومات والاتصال ، واستخدامها في المجالات الإعلامية المختلفة. التمكن وإجادة فنون ومهارات ولغات الاتصال ، استيعاب آداب مهنة الاعلام ومعاييرها الأخلاقية. إضافة إلى امتلاك الجرأة في الطرح وروح المبادرة ، والإلمام بأسس الاتصال والسلوك التنظيمي في المؤسسات الإعلامية، والوعي بالمتغيرات السياسية الاجتماعية والاقتصادية ، على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. (الهيئة القومية المصرية لضمان جودة التعليم والاعتماد. 2009. ص14)

2-البناء المعرفي والمفاهيمي : يجب أن يكون خريج كلية الإعلام ، قد اكتسب المعارف وقادرا على فهم ، مبادئ وقوانين حرية التعبير والصحافة ، بما في ذلك الحق في الاختلاف ، وإدراك التطور التاريخي ، لعلوم الاعلام والاتصال ونظرياته وكذا المبادئ والعوامل الخاصة بتقديم المعلومات، والمعايير المهنية والمبادئ الاخلاقية التي تركز الحقيقة ، الدقة النزاهة.. كمرتكزات لضمان التعددية الحقيقية. وإدراك العوامل والتأثيرات المتصلة بوسائل الإعلام محليا إقليميا ودوليا ، وبيئة العمل والممارسة الاعلامية ، اقتصاديا إداريا وفتيا. ((الهيئة القومية المصرية لضمان جودة التعليم والاعتماد.

2009. ص.ص.14. 15)

3-المهارات الفنية والذهنية : يجب على خريج كلية الاعلام ، أن يكون مكتسبا لمهارات إجراء البحوث العلمية باستخدام مختلف وأحدث المناهج العلمية والأساليب الاحصائية ، وتقييم المعلومات ، والتمرس على الكتابة السليمة بمختلف قوالبها الفنية والتحريرية ، والتكريس العملي لأبجديات الاخلاقيات المهنية ، في ممارسة حرية التعبير وتكريس الحق في الاختلاف. إضافة إلى التفكير النقدي ، وتخطيط الانتاج الاعلامي ، وتحليل العوامل المؤثرة في الأداء الإعلامي وتحليل الاحداث الجارية ، وربطها ببعضها البعض ، في إطار تفاعلها مع القضايا الدولية والإقليمية والعالمية. (الهيئة القومية المصرية لضمان جودة التعليم والاعتماد. 2009. ص 16)

كما يتطلب على الصحفي ، أن يعيش على نبض حركية مجتمعة ، في تفاعلاته مع حركية وتحولات المجتمع الدولي في مختلف المجالات . فيكون ملما بالماضي بتناقضاته وإخفاقاته ودروسه ، وبالحاضر وفرصه وتحدياته وبالمستقبل وآفاقه.

كما توجد معايير أكاديمية تقنية ومهارية فنية ، ذات ارتباط وثيق بالمسار التكويني لخريج معاهد وكليات وأقسام الصحافة وعلوم الإعلام والاتصال ، فصلت فيها مجالس الجودة والاعتماد الأكاديمي في الدراسات الإعلامية ، وفيما يلي بعض هذه المعايير التي حددتها الهيئة القومية المصرية لضمان جودة التعليم والاعتماد الأكاديمي :

1-فيما يخص برنامج الصحافة : فبالإضافة إلى الخصائص والمعايير العامة سألقة الذكر ، الواجب توفرها في خريج كلية الإعلام ، يجب أن يكتسب خريج برنامج الصحافة المعارف والمفاهيم ، الخاصة بالصحافة والمنظومة الإعلامية إجراءات إصدار الصحف الورقية والالكترونية وإنتاجها ، فنون التحرير والتصميم والإخراج للمواد الصحفية التطورات الراهنة والمستقبلية في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ، والعوامل المؤثرة في بيئة العمل الصحفي اقتصاديا إداريا مجتمعا وفتيا ، حرية الصحافة والتشريعات التي تنظمها ، وأخلاقيات الممارسة الصحفية والتحكم العلمي والمنهجي في البحوث ذات الارتباط بمجال الصحافة . إضافة إلى المهارات المهنية والعملية ، التي يجب أن يلم بها خريج برنامج الصحافة . الذي يجب أن يكون قادرا على جمع المادة الصحفية من مختلف مصادرها ، وإتقان فنون التحرير الصحفي

والإلكتروني ، وتصميم وتنفيذ وإخراج صفحة من جريدة أو مجلة إلكترونية أو ورقية. (الهيئة القومية المصرية لضمان جودة التعليم والاعتماد. 2009. ص.ص 17 . 19)

2- في مجال برنامج الإذاعة والتلفزيون : فيجب على خريج كلية الإعلام ، أن يكتسب أسس الإعداد والكتابة والتقديم الإذاعي والتلفزيوني ، الأشكال البرمجية الإذاعية والتلفزيونية ، وخصائصها وطرق إنتاجها، والإلمام بمرتكبات البرامج الإخبارية وأساليب صياغتها وتقديمها وإخراجها وقواعد ترتيب وعرض الأخبار . معرفة أهم التحولات التكنولوجية وتأثيراتها على الإنتاج الإذاعي والتلفزيوني ، سيما القنوات المتخصصة ، وتأثيراتها على الجمهور المستهدف وتفاعلات الجمهور مع شبكاتها البرمجية ، ومعرفة الأبعاد النفسية والاجتماعية لتأثيرات الإذاعة والتلفزيون على الجمهور في ضوء نظريات الاتصال . والقدرة على نقد الأعمال الدرامية وتقييم دورها في المجتمع ، ومعرفة تاريخ السينما التسجيلية والصناعات الإعلامية والثقافية . إضافة إلى التمكن من الدراسة العلمية ، لمهية الإعلام الإذاعي والتلفزيوني ، وإتقان مهارات وأساليب البحث في المجال ، ودراسة تطور الإعلام الدولي وتحولاته في مجال الإذاعة والتلفزيون ، وفهم آليات العمل بها. معرفة أساليب التسويق الاجتماعي ، للأفكار المستحدثة وقضايا المجتمع ، واكتساب أساليب إدارة المؤسسات الإذاعية والتلفزيونية ، وكذا كيفية توظيف المؤسسات الإذاعية والتلفزيونية في خدمة قضايا المجتمع ونزعة ابتكارية في إنتاج برامج جديدة. (الهيئة القومية المصرية لضمان جودة التعليم والاعتماد. 2009. ص.ص 20 . 25)

لكن يبدو أنه من المبالغة ، الكلام عن هذه العناصر والمهارات ، في بنية التكوين الأكاديمي في السياق الجزائري الراهن ، فرغم تحديث الرؤية العلمية للعملية التكوينية ، بتبني العديد من المقاربات الجديدة المحرّبة في بيئات تعليمية مختلفة وفي سياقات سوسيوثقافية متباينة ، كانتهاج نظام المقاربة بالكفاءات ، أو نظام المقاربة بالأهداف أو نظام المقاربة بالتشارك أو إدماج المتعلمين في العملية التعليمية أو نظام الجودة الشاملة، وحتى الإدماج بين مجموع الأنظمة . ورغم المراجعات المستمرة لمحتويات عروض التكوين وتحيين برامجها ومطابقتها وطنيا ، إلا أن النتيجة هي استمرار التقهقر والابتعاد عن الراهن المعرفي ، بل والأكثر هو حالات النفور من العملية التعليمية كظاهرة مرضية مذهلة .

ويفسر الأكاديمي الصادق رابع الوضع ، بعدم مساوقة أغلب المقررات الدراسية ، في كليات ومعاهد وأقسام الاتصال والإعلام للواقع ، التي غالبا ما تكون مبتورة من العالم الخارجي ، لأن القائمين على هذه المقررات، إما من المعظمين للتكنولوجيا والمحتفين بها ، الذين يعتقدون في قدرتها التحويلية ، غير واعين بأن هذه التكنولوجيا لا يمكن أن تتجاوز كونها أداة في خدمة فكرة ، وإما من المؤدلجين الذين لا يحسنون ، غير فن الخطابة والاختباء وراء مقولات دوغمائية حفاظا على مصالحهم وتكريسا للرداءة التي يحرصون على إنتاجها بكل الصور والأشكال.

وتدعم الدكتورة بوشايخ حسينة هذا الطرح قائلة : أن العزوف عن الحصاص التطبيقية الميدانية وانعدام التكوين في المهارات والوسائل ، وضعف إمكانات التعليم وغياب التكوين الميداني ، خلال مختلف مراحل التكوين الجامعي انعكس سلبا على مردود الطلبة المتخرجين ، الذين يلتحقون بالصحف أو مختلف وسائل الإعلام -إن حالفهم الحظ- دون قدر كاف من المعارف والخبرات المهنية ، التي تؤهلهم لاحتراف العمل الصحفي. وتضيف "تكشف المعطيات الصادرة عن مختلف أقسام الإعلام والاتصال المنتشرة عبر الجامعات الجزائرية ، عن قصور في التكوين المهني الحرفي ، في مجال الصحافة والإعلام ، وعدم تشجيع الشراكة مع المؤسسات الاعلامية ، لاسيما من حيث عدم توفير استيديوهات للتدريب بالجامعة ، أو فرص لاختبار المهارات في الكتابة الصحفية أو في اللقاء والإخراج وغيرها من مجالات العمل الاعلامي ، سواء المكتوب أو المرئي أو المسموع أو تقنيات الاعلام الجديد. إضافة إلى تشتيت قدرات التأطير بعد أن تم التوسع في فتح اقسام الاعلام دون دراسة مسبقة (بوشايخ، 2019).

وتضاف إلى العوامل سالفة الذكر ، قضية ربما تعتبر من القضايا الجوهرية المسكوت عنها ، في الفضاء الأكاديمي التكويني. وهي ضعف وهشاشة تكوين المكونين ، الذين يشرفون على العمليات البيداغوجية ، والبناء المعرفي للطلبة الذين سيمثلون مخرجات الجامعة في حقل الصحافة وعلوم الإعلام والاتصال. فالقائمون على التأهيل الأكاديمي عبر الكليات والمعاهد المتخصصة في الصحافة والإعلام السمعي البصري والإلكتروني ، يتحملون الكثير من ضحالة الممارسة الإعلامية ، في الفضاء السمعي البصري . فكليات الإعلام في العالم العربي مثلا وباستثناءات قليلة ، مازالت تعتمد على مضامين تدريسية قديمة ، وكادر يفتقد إلى التأهيل المعرفي الموسع ، مع عدم التمكن من التكنولوجيات الإعلامية الحديثة". (رابح ، 2008. 58) .

ولقد فاقم العجز في التأطير من تردي التكوين الأكاديمي للصحفيين ، رغم محاولات الوصاية ، وخاصة سنوات البحوث المالية التي ارتفعت فيها المداخيل النفطية . حيث تم فتح المجال للتوظيف لاستدراك العجز الفادح في التأطير في الكثير من كليات وأقسام الصحافة والإعلام ، التي عرفت فويا التسابق لفتحها على مستوى مختلف جامعات الوطن دون تفكير في الجدوى ، ومدى مواءمة المحيط السوسيو ثقافي لاحتضان هذا النوع من التكوين الإعلامي النوعي .

كما سارعت الكثير من الجامعات ، إلى فتح عدة مناصب بيداغوجية للتكوين في ما بعد التدرج ، كاستراتيجية لتكوين المكونين في الكثير من التخصصات ، ورغم الجدوى والكفاءة النوعية ، التي حافظت عليها الكثير من المتخرجين الذين تحولوا من مكونين إلى باحثين ومكونين في الحقل الأكاديمي ، سواء في المجال الإعلامي كالسمعي البصري أو الصحافة المكتوبة والإعلام الإلكتروني ؛ إلا أن تكوينهم تعترضه مجموعة من النقائص والاختلالات المعرفية والبيداغوجية. خاصة وأن الطالب الذي يكمل مناقشة مذكرة الماجستير أو أطروحة الدكتوراه ، يجد نفسه أستاذا

جامعيا ، يرسم بعد سنة من ممارسة مهنة التعليم العالي . بينما تعافلت الجهات الوصية على أهمية التكوين المستمر الذي يتطلبه حقل الصحافة وعلوم الاعلام والاتصال ، الذي يقع في قلب ديناميات التحول المجتمعي ، وديناميات التحول الثوري في الفضاء الاتصالي من حيث حوامله ومحتوياته . وبقي الرهان على التكوين الذاتي ، الذي لم يحظ بالاهتمام بسبب حالة الانحسار العام للمؤسسة الجامعية ، والظروف الصعبة للأستاذ الجامعي ، الذي لم يخرج من المخيال السلطوي ، الذي يقزمه ويختزله مجرد موظف ، ضمن نظام الهيمنة السائد .

والأكثر من هذا تم توطين معظم أقسام الصحافة وعلوم الإعلام، في بيئات غير حاضنة وأحيانا منفرة لبعض التخصصات الإعلامية والاتصالية أو كلها ، فلا توجد فيها لا المؤسسات الإعلامية ، ولا النسيج الصناعي ولا البنية المؤسساتية والاقتصادية، التي من شأنها أن توفر للطلبة ممارسة ولو الجزء اليسير ، من التنظير الفلسفي الذي يتلقونه في المحاضرات وقاعات الأعمال الموجهة. فظل التكوين يحاكي البعد التخيلي أكثر مما يحاكي البعد العملي التطبيقي.

وكان الكثير من الأكاديميين الجزائريين سواء الذين يمارسون مهامهم البيداغوجية والعلمية في الداخل أو في الخارج في مختلف الجامعات الأجنبية ، قد أثاروا نقاشات مستفيضة وجريئة ، حول التكوين الإعلامي في الحقل الأكاديمي ، وذلك في محاولة تقييم جريئة ، لمسارات وراهن هذا التكوين في الحالة الجزائرية. وكان ذلك بمناسبة خمسينية تأسيس المدرسة العليا للصحافة وعلوم الإعلام والاتصال بالجزائر ، ومن بين هؤلاء الأكاديمي عززي عبد الرحمان ، الذي راكم تجربة في التكوين الأكاديمي في مختلف السياقات الغربية والعربية ، إذ رافع لتجسير الهوة الكبيرة بين مؤسسات التكوين الأكاديمي ومؤسسات الممارسة الإعلامية ، مستشهدا بالتجربة الأمريكية التي يتكامل فيها الأكاديمي والمهني ، وذلك بالاستعانة في التدريب والتدريس بالصحفيين ، الذين راكموا خبرة طويلة في مختلف المؤسسات الإعلامية.

هذه المؤشرات والمعطيات حول التكوين الأكاديمي في حقل الصحافة وعلوم الاعلام والاتصال ، تدفع الباحث لاستنتاج حقيقة مزدوجة ، هشاشة وقصور التكوين الأكاديمي ، وانكماش ونكوص التدريب والتأهيل المهني للصحفيين الشيء الذي أنتج ، انمحاء الأفق المعرفي ، من ناحية التكوين العلمي الأكاديمي ، وانمحاء الأفق المهني للصحفيين بسبب الوضع السوداوي الذي يغرق فيه المشهد الإعلامي الجزائري. والتمشهد الاستعراضي للاحتضار الدرامي لواقع الممارسة الصحفية والإعلامية. الذي تطبعه رداءة استعراضية غير مسبوقة ، وتغذيه روافد البيئة الاتصالية الرقمية المفتوحة . يكاد يتحول الصحفي المهني في هذا السياق الشديد التعقيد ، لحالة استثنائية أمام تباهي وتماهي رواد شبكات التواصل الاجتماعي ، وتقمصهم العبثي لأدوار الصحفيين.

4. تكوين الصحفيين.. الاستيعاب الكمي والإخفاق الكيفي وانسداد الأفق المهني:

تفرض المقاربة الكمية المدعومة من السلطات المركزية ، وجودها على حساب المقاربات الكيفية ، كمنطق في إدارة السياسات العامة في مختلف المجالات والقطاعات . ومن المفارقات المذهلة وغير المنطقية ، أن تستمر الجامعات في تخريج آلاف من حملة الشهادات كصحفيين دون قدرتهم عمليا على أداء أدوار الصحفيين. وتتداخل وعبر مسار تراكمي مجموعة من العوامل في مفاومة تعقيدات ، انمحاء الأفق المهني في الفضاء الإعلامي العربي عامة والجزائري خاصة ولعل من أهم هذه التعقيدات ، ما تحيل إليه بعض الدراسات العلمية والتقارير الإعلامية وهو هشاشة تكوين الصحفيين ومشكل القطيعة بين سوق العمل والفضاءات التكوينية الأكاديمية ، التي لم تعد قادرة على توفير مخرجات مؤهلة علميا ومهنيا ، تواكب الاحتياجات المطلوبة خاصة في ظل البيئة الاتصالية الرقمية الجديدة.

ومن معضلات البحث في ظاهرة الصحفيين في الجزائر ، بالإضافة إلى حالة الغموض والفوضى ، التي تطبع الفضاء الاتصالي الجزائري في بعديه التكويني والمهني ، غياب معطيات إحصائية دقيقة عن العدد الحقيقي للصحفيين في الجزائر رغم أن بعض تصريحات وزارة الاتصال الحالية وعلى لسان الوزير عمار بلحيمر ، تشير إلى التباهي بتشكيل المشهد الإعلامي الوطني من حوالي 8000 صحفي. بينما أقر الوزير السابق حميد قرين ، بتعداد 4000 صحفي سنة 2015. لكن دون الإقرار الرسمي بهذه الأرقام وضبط دقيق للإحصائيات الخاصة بالصحفيين ، وإعطاء تفاصيل عن تركيبهم الاجتماعية وخصائصهم المهنية. مما جعل الأكاديميون بدورهم ، يعتمدون على تقديراتهم النسبية . فقد حاول بعضهم تقديم إحصاءات تقديرية ، من منطلق احتكاكهم الطويل بالفضاء الإعلامي ، أو علاقاتهم ببعض الفاعلين في المشهد الإعلامي أو على مستوى وزارة الاتصال. فقد رهم عبد العالي رزاق سنة 2012 ، ب4000 صحفي. (رزاق 2013 . ص79). أما بلقسام أحسن جاب الله فيرى أن عدد الصحفيين وصل إلى حوالي 6000 صحفي سنة 2012. (Ahcen-DJabellah. 2014, p 130.) وقد رهم بلقسام مصطفىاوي ، أن يتراوح عدد الصحفيين في الجزائر إلى غاية 2012 بين 4000 و 6000 صحفي. (Mostfaoui. 2013. p87)

إن الحقيقة المغيبة عن العقل العلمي وعن التداول الإعلامي ، هي استمرار تغييب المعطيات الإحصائية وتفاصيل بنية الخارطة الإعلامية في الجزائر. مما يعقد من التشخيص الدقيق للحالة المرضية وبالتالي بناء أرضية للعلاج وتقديم الحلول

والملاحظ أن هذا الغموض والجمود ، يتم توارثه في وضعه المرضي التراكمي . فالمدارس الإعلامية في الدول العربية انبثقت عقب التخلص من الاستعمار الأجنبي، وبعضها انبثق منها وواصل على نهجها في تبني فلسفة التكوين أو الممارسة المهنية. وبالتالي فبداية الضعف ، ترجع إلى الانطلاقة الضعيفة والخطئة خاصة وأنه كانت تتنازع الرؤية

السلطوية في عمقها الرسالي ، والنزعة الصراعية في ظاهرها الإيديولوجي ، كما كان الحال في الجزائر بين المعربين والمفرنسين. إضافة إلى أن اهتمام السلطات العمومية بالتكوين والتدريب ، ينصرف بشكل أساسي ليشمل الجوانب الفنية والتقنية. وهذا ما لاحظته الأكاديمي والمؤرخ زهير إحدادن الذي أكد أنه قبيل الاستقلال ، أي 1961 أرسلت جبهة التحرير الوطني بعثة طلابية للتكوين الصحفي في تشيكوسلوفاكيا ، ورغم أنه يعود لهم الفضل في إنشاء وكالة الأنباء الجزائرية ، لكن ذلك التكوين الذي خضعوا له ، كان منصبا على الجانب التقني ، الشيء الذي حال دون تقديم إضافة واضحة لقطاع الصحافة مع مطلع الاستقلال(Ihadaddanden, 2012, p. 97) .

وقصد تلبية الحاجات الملحة للدولة الوطنية حديثة الاستقلال ، إلى الصحفيين والأطعم الإعلامية المؤهلة لمواكبة طموح بناء الجزائر المستقلة ، والتقليل من التبعية الأجنبية في مجال التكوين الأكاديمي للصحفيين. فقد تم تأسيس المدرسة العليا للصحافة سنة 1964. وتخرجت منها أول دفعة سنة 1967 ، لتتوالى الدفعات المتخرجة تباعا . لكن ظلت مخرجات المدرسة العليا للصحافة ، عاجزة عن تلبية حاجات المؤسسات الصحفية ، مما اضطر بعضها لفتح باب التوظيف للوافدين من تخصصات أخرى غير تخصص الصحافة والإعلام. خاصة وأن بعض الصحفيين ، استهوتهم المهام التنفيذية وتم استقطابهم للتوظيف في مختلف الأجهزة الإدارية والديبلوماسية. ويربط إحدادن ظاهرة الهروب من الصحافة ، بجملة من الأسباب كعدم التوافق بين نوعية التكوين النظرية ، والعراقيل التي تطبع الممارسة الميدانية للمهنة الصحفية فالصحفي الذي كان يحمل بهذه المهنة ، يكتشف بسرعة أثناء ممارسته لها بأنها حافلة بالأوهام والمرارة ، هذا ينطبق أيضا على الصحفيين الذين تم توظيفهم في الصحافة ولم يدرسوا الصحافة كتخصص. كما أن عدم تحديد تعريف واضح للصحفي وغياب الأطر المرجعية لوضع الصحفي والإعلام بالبلاد ، لم يكن مشجعا بالنسبة للكثير من الصحفيين المتحمسين ، بل لم يسمح ذلك الوضع الغامض بتجسيد الطموحات الشرعية للصحفيين من أجل التميز والنبوغ وخلق أمامهم الأفق المستقبلي للمهنة الصحفية(Ihadaddanden, 2012, p. 99)

ولقد كان للتنظيم المهني للصحفيين ، المتمثل في اتحاد الصحفيين الجزائريين الذي تأسس 1962 مساعي للفت الاهتمام للجانب التكويني ، لكن ورغم الاهتمام بالممارسة اليومية للمهنة الصحفية ، إلا أن تركيز الاهتمام كان بشكل أساسي ، حول التعبئة والتوعية السياسية لأعضائه من الصحفيين ضمن مسار نضالي موجه ، وتذكيرهم بأنهم ليسوا مجرد موظفين بل مناضلين في المواقع التي يتواجدون فيها (معيزي، 2015، صفحة 94).

وهذه النزعة تعرضت للنقد ، حتى داخل البنى والهياكل السلطوية غداة الاستقلال ، وقد أكد هذا وزير الانباء آنذاك محمد الصديق بن يحي في لقاء له مع صحفيي جريدة الجمهورية ، في سبتمبر 1968 بعد صدور المرسوم المتضمن القانون الأساسي للصحفيين المهنيين. "لا نكون صحفيا مثلما نكون موظف مكتب ، نحن بصدد دراسة سياسة تكوين

الصحفيين المختصين في كتابة الربورتاج لم يكن بإمكاننا دوماً أن نوظف حسب النوعية ، وأنتم بحكم موقفكم أكثر إدراكاً بأن الصحافة مهنة تتطلب التضحيات والالتزام بالموضوعية دون تحفظ" (معيزي، 2015، صفحة 95).

وبالعودة الى راهن التكوين الأكاديمي الإعلامي في الجزائر ، والتأهيلات المهنية التي يعرضها ، فانه يتخبط في مجموعة من التناقضات تضعف كل فرص التأهيل المهني ذو الجودة ، في مجالات الصحافة وعلوم الإعلام والاتصال، سواء في مجال الاعلامي الاذاعي والتلفزيوني أو الإعلام الالكتروني بمختلف وسائطه. فبداية الأزمة تأتي من التوجيه العبثي والقسري فباستثناء المدرسة العليا للصحافة ، وكلية علوم الإعلام والاتصال بجامعة الجزائر 3 ، وكلية الإعلام والاتصال والسمعي البصري بجامعة قسنطينة 3 . يتفرع تخصص علوم الاعلام والاتصال في السنة الثانية ، من الجذع المشترك في السنة الأولى علوم إنسانية ، في مختلف كليات العلوم الاجتماعية والانسانية أو كليات الدعوة والإعلام في الجامعة الإسلامية وهذه الكليات تعتبر بمثابة الحلول السهلة للحماية ، للتخلص من أكبر عدد ممكن من الحاصلين الجدد على البكالوريا فهي المصب للطلبة غير المؤهلين في التخصصات العلمية ، التي يكثر عليها الطلب ويرتفع فيها معدل القبول خاصة التخصصات التي لا تزال غير مشبعة سوقها المهنية ، كالتطب والصيدلة والمدرسة الوطنية للإدارة ، والمدارس العليا للأساتذة ، وبعض المعاهد المتخصصة.

كما أن الدفع الاضطراري لأعداد هائلة من الطلبة ، لدراسة تخصص غير مرغوب فيه ، ولا يندرج ضمن أولويات الاهتمام وهذا ما يؤثر الحضور الضعيف ، وأحيانا العبثي للطلبة في تخصص الإعلام والاتصال. لغياب الإرادة وضمور الحماس مما يحيلنا إلى جدلية انحاء الأفق المهني ، في التكوين الأكاديمي في حقل علوم الإعلام والاتصال ، كجزء من حالة الاحباط العام للنظام التكويني في التعليم العالي الجامعي. وأتذكر أني سألت طلبة الماستر بتخصصاته السمعي البصري والصحافة المطبوعة والالكترونية ، والاتصال الجماهيري والوسائط الجديدة ، كما عهدت دائما لأعرف مكانهم الحماس والقوة فيهم هل تقرأون الجرائد ؟ فأجابوا بالنفي. سألتهم هل تسمعون للإذاعة ؟ أجابوا بالنفي ، سألتهم هل تشاهدون البرامج التلفزيونية ؟ أجابوا بالنفي ، إلا طالبة واحدة أجابت أنها تشاهد الأفلام في تطبيق نات فليكس؟ سألتهم هل تطالعون الصحف الورقية ؟ أجابوا بالنفي ، وسألتهم هل تطالعون الصحف والمواقع الالكترونية أجابوا بالنفي.؟! وبعد سنة أعدت طرح السؤال على طلبة السنة الثانية علوم الإعلام والاتصال ، في السداسي الثاني من تكوينهم المتخصص ، فلم يجب ولا طالب واحد ، أنه يقرأ الصحف أو يشاهد برامج التلفزيون و يستمع للإذاعة أو يقرأ الصحف الالكترونية. هذه الاجابات تحيل الباحث المتأمل ، والمتعاش يومياً مع حالات الانسحاب الجماعي ، من معتزكات النقاش وساحات الفكر والثقافة ، وفضاءات العلم والمعرفة ، والعزوف الجماعي عن فعل المقروئية ، إلى التوصل لحالة فكرية شعورية تقول بأن هؤلاء الطلبة، يعيشون خارج الفضاء الاعلامي ، ويعيشون خارج الوعي والادراك

للواقع الاتصالي بعناصره وتشابكاته ، ولا يربط أغلبهم بالتخصص ، إلا التوجيه القسري لتخصص لا يعرف أصله ولا فصله ويجهل أبسط المعارف عن مرتكزاته المعرفية وأفقه المهني.

الكل يبرر هذا الانسحاب والاعتزاب في مختلف تخصصات الاعلام والاتصال، بموت الأمل واللاجدوى المهنية ويعرقون في استحضار مجموعة من التبريرات ، خاصة وأن المشهد الإعلامي الجزائري ، أصبح يعج باللامهنية وتطفل عليه الجميع سيما من يعرفون بالمؤثرين والمشاهير كالرياضيين ، الممثلين ، المغنيين ، بما فيهم مغنو الملاهي ، الذين استباحوا حرمة البيوت الجزائرية عبر قنوات تجارية تفتقد حتى للإطار التأسيسي القانوني. وتحولت الصحافة لمهنة من لا مهنة له فالانفتاح السمعي البصري ، أفحم الكثير من عشاق الظهور ، في تقديم حصص تلفزيونية بغير مؤهلات علمية ولا معرفة مسبقة بالقواعد والأخلاقيات المهنية. وجعل الكثير يتساءل لماذا أقرأ وهذا المجال متاح للجميع ، بدون قراءة بمن فيهم من لم تطأ أقدامهم الجامعة. يقول الصادق رابح "فما معنى أن يلتحق من هب ودب بالعمل الإذاعي والتلفزيوني في ظل وجود معاهد وكليات متخصصة في هذا المجال ، بالرغم من أن بعض الدول العربية ، تتوفر على ترسانة قانونية تحصر العمل الاعلامي عموما على خريجي هذه المعاهد والكليات ، لكن يوجد فرق بين الشرعية القانونية والشرعية الواقعية" (الصادق، 2008، صفحة 61).

إن الحديث عن مواضع الخلل في التكوين الأكاديمي للصحفيين على كثرتها ، يستدعي الحديث عن فقدان التكامل بين البعدين النظري والعملية التدريبي . كما أنه من الحقائق التي لا يمكن القفز عليها ، والتي تكبح دافعية الإنجاز والإبداع في الفضاء الأكاديمي عامة ، وحقل علوم الإعلام والاتصال خاصة . هي إقبال كاهل الأستاذ الجامعي ، بالكثير من الأعباء والالتزامات العلمية والبيداغوجية سواء في التدريس أو الإشراف والمرافقة ، لأعداد كبيرة من الطلبة دون مؤهلات ولا طموحات من جهة ، ودون تقدير للجهد ولا أدنى تحفيزات ، حتى لا نقول تعويضات عن الأتعاب والجهود المضنية من جهة أخرى. وفي ظل هذه المفارقات فإنه يستحيل أن نحصل على جودة في التعليم والتكوين ، دون وسائل وإمكانات ، والملاحظ هو الإمعان في الاستمرار ، في تغليب سياسة الكم على الكيف ، دون مراعاة لخصوصية التخصص النوعي (بوشيوخ، 2019).

تجدر الإشارة إلى أن الدولة الجزائرية ، تحاول تدارك النقص الفادح في تجهيزات الصحفية والإعلامية السمعية البصرية ببناء مرافق ومنشآت كبيرة تحت مسميات مراكز السمعي البصري ، في العديد من الجامعات. تعترم تجهيزها بأحدث الوسائل والتكنولوجيات ، التي تعمق من التكوين المهاري للطلبة في مختلف التخصصات. لكن لحد الساعة الكثير من المراكز لا تزال غير مجهزة ، وبقيت كمباني وهياكل تنتظر من ينفخ فيها الروح ، كما الحال لمركز السمعي البصري

بجامعة أم البواقي. الذي حالت مجموعة من العراقيل البيروقراطية دون تجهيزه لأكثر من 10 سنوات . هذه المراكز من شأنها أن تعيد نفخ الروح ، في رسم أفق مهني في طريقه نحو الانمحاء والانسداد إن لم نقل العدمية والزوال.

كما أن الطرق والأساليب المصطبغة بالضبابية حول التوظيف للصحفيين، في كل من القطاعين العام والخاص دفع بالكثير من الطلبة للتساؤل ، لماذا أقرأ ومنظومة التوظيف غير خاضعة لأي منطق أو كفاءة ولا مؤهلات علمية أو معايير شفافة ، تضع في ترتيب أولوياتها الكفاءة والأداء المهاري ؟ سيما وأن الواقع يؤشر لخضوعه لمزاجية رجال المال والأعمال ، الذين يمتلكون معايير تتعلق بأهدافهم التجارية ، والتي كثيرا ما تكون غير مستمدة لا من قوانين التوظيف العمومي ، ولا من المنطق الإداري الحديث للمؤسسات الإعلامية.

فبعد الفترة التجريبية والتي هي فترة استغلالية شبيهة بالاستعباد، ولفترات مفتوحة وغير محددة ، رغم أن القوانين الموجودة تحمي الصحفي المتربص من الاستغلال. تنص المادة 15 من المرسوم التنفيذي 08-140 المؤرخ في 10 ماي 2008 "يستفيد الصحفي الذي تم توظيفه لفترة تجريبية ، من نفس الحقوق التي يستفيد منها الصحفي الدائم". لكن الواقع يقفز على القوانين والأخلاقيات المهنية . وفي النهاية يقرر صاحب المقولة الإعلامية ، ما يراه دون أدنى اعتبار للحقوق المهنية أو الانسانية للصحفيين ، فيصطدم الصحفيين الجدد بحقيقة ، أن التماهي والتباهي وولع الظهور الإعلامي تدحضه ظروف مهنية قاهرة . فالسياسات التحريرية الخاضعة للسلطة المالية بنزعتها الرجحية تلغي الهوية المهنية الصحفية وتنزع نحو الروتينية والإملائية ، لأنها تخدم أجندات واضحة، الاجتهاد خارجها يعتبر عصيان وتمرد يكلف صاحبها الاستبعاد القسري ، من دون حماية ولا تأمين ولا تعويضات. وضع يدعمه الفراغ القانوني وبنيتة الحقوقية الهشة.

لقد أبان الانفتاح السمعي البصري غير المؤطر قانونيا ومهنيا وأخلاقيا ، على ثغرات بالجملة في المشهد السمعي البصري الجزائري المنفلت من أي مرجعية معيارية في الممارسة الصحفية ، بسبب الإفصاح عن الكثير من الوضعيات المهيمنة والمتعسفة ، ليس فقط في حق الجماهير ولكن في حق الصحفيين أيضا. فقد تم استغلال الصحفيين استغلالا بشعا في الكثير من المؤسسات الإعلامية ، كما حدث لصحفيي مجمع الوقت الجديد للصحافة ، الذي يضم صحيفتي "وقت الجزائر" و "لوتوم الدجيري" بالفرنسية ، وقناتين تلفزيونيتين "دزاير نيوز" المتوقفة عن البث ، "دزاير تي في" التي تعيش حالة الإفلاس وتوشك على إعلان توقيف البث . حيث تم تسريح العديد من الصحفيين بشكل تعسفي ودون أي حقوق أو تعويضات ، كما تم حرمانهم من الأجور لأزيد من ثمانية أشهر . وهو حال الكثير من الصحفيين في الكثير من المؤسسات الصحفية والإعلامية السمعية البصرية . التي تحولت إلى فضاءات كاستينغ لاستعراض الذات يتبادل فيها صحفيون جدد مولعون بالكاميرا ، الظهور أمام شاشات تلفزيونات تحت وقع غضب الجماهير.

كل هذه العوامل ، المتحالفة مع مجموعة من مؤشرات تراكم الرداءة في مؤسسات التكوين الجامعي ، دفعت الكثير من الطلبة في مختلف تخصصات الصحافة والإعلام الإذاعي والتلفزيوني والالكتروني ، والذين يجدون زملاءهم تقذف بهم الجامعة لعالم البطالة القاتل ، إلى العزوف عن الاستمرار في الطريق نحو المجهول ، بنفس الارادة والعزيمة والعدة المعرفية الشيء الذي يفاقم مؤشرات أخرى تزيد من تعقيدات الانسداد القائم ، وربما انحاء الأفق المهني في التكوين في الحقل الإعلامي والاتصالي. الشيء الذي يفرض التوجه نحو خيار حتمي لإحداث القطيعة مع الوضع المأزوم.

والملاحظ أن مجال التكوين الأكاديمي في الحقل الصحفي والإعلامي ، ونظرا لجاذبيته الاجتماعية والرمزية فقد استقطب اهتمام مجموعات المصالح ذات التوجهات الربحية والتجارية ، فسارع أصحابها إلى إنشاء مؤسسات ومدارس ومراكز التكوين للصحفيين ، تشرف على تأطير وتقديم دورات تكوينية وبمبالغ مالية كبيرة ، عبر الاستثمار في نجومية بعض الصحفيين من المؤسسات العمومية والخاصة . الشيء الذي فاقم ترددي التكوين الإعلامي للصحفيين ، سواء في طابعه النظامي المؤسساتي الجامعي أو في طابعه الخاص بنزعه الربحية والتجارية .

ويجب التنبيه هنا أنه من المخاطر المتولدة عن هذا الترددي ، بالإضافة إلى انعكاساته السلبية على الفضاء الإعلامي والاتصالي والتهديدات التي يحملها للدولة للنسيج الاجتماعي . فتح الباب للرأسمال الأجنبي لاقتحام المجال. ففي الوقت الذي تتراجع فيه السلطات العمومية في الدول المتخلفة ، عن الاضطلاع بأدوارها الطلائعية في الارتقاء بالتكوين الإعلامي وتأهيل الصحفيين لضمان مستويات عليا من الأداء الرسالي ، لمختلف الوسائل الإعلامية والوسائط الاتصالية وتعزيز الحضور الجيوسراتيجي للقائمين بالاتصال داخليا وخارجيا. تبذل الدول المتقدمة والقوى العظمى كل الجهود عبر مختلف أذرعها المالية والسياسية والجمعوية ، لاستغلال هذا الفراغ والتسلل منه باسم تنظيم دورات تكوينية وتدريبية للصحفيين في مختلف دول العالم. فهناك وجه آخر خفي لعملية التدريب والتكوين للصحفيين ، فغالبية الدورات التدريبية المخصصة للصحفيين ، تعتمد مصادر تمويل أجنبية بمكونين أجنب ، وتقف وراءها دول أجنبية تكون عادة من الدول المناصرة للحريات الصحفية والداعمة للتوجهات الديمقراطية ، مما يعزز فرضية خدمة مصالح معينة لا يمكنها أن تخرج عن المصالح العليا لتلك الدول الممولة. ومن المفارقات أن نجد أن دول المنطقة العربية وباقي دول العالم الثالث من أكثر المناطق التي تجمع بين سوء أحوال الحرية ، وبين الارتهان للمصادر الخارجية في تمويل وتنظيم التكوين والتدريب لفائدة الإعلاميين. ليصبح باب تكوين وتدريب الصحفيين ، واحدا من مجالات الاستثمار للحصول على القوة الناعمة (مسكين، 2021).

5. الصحفيون وعلاقتهم بالتمشهد الاستعراضي لرداءة المنتج الصحفي والإعلامي:

يدفع المشهد الإعلامي بمجموعة مؤشرات قوية الدلالة على ضعف وهشاشة سلطة الإعلام والاتصال في الجزائر ، منها الصور البائسة لتراجع العمل بالمعايير المهنية والمبادئ الأخلاقية، التي تحكم العمل الإعلامي في جميع مراحلها. لقد راكم مخاضه العسير صعوبات وأخطاء فادحة، سواء في بنية الرسالة الاعلامية، التي تنح نحو التهويل والإثارة والتهوين ، أو في جوانب بناء الوعي السياسي والتثقيف العلمي والمناقشات الفكرية العقلانية، التي من شأنها تقريب التفكير من ملامسة واستنتاج الحقيقة خارج أطر الوصاية السلطوية، لكن يتم التعاطي معها بالاستسهال والتجاهل بسبب التغيب غير المبرر للتطبيق الصارم للقوانين والتشريعات، واستمرار تغيب الحضور الفعلي لسلطة ضبط السمع البصري، التي لم تتحمل مسؤولية تأدية الأدوار والصلاحيات المخولة لها قانونا، وبقيت تعيش على هامش المشهد الاعلامي البائس.

إننا اليوم نعيش عهد الصناعات الإعلامية، وما نجم عنها من خروقات مهنية لأخلاقيات الصحافة والإعلام. الشيء الذي حول الرسالة الاعلامية إلى رسالة شبيهة بالرسالة الدعائية أو الاشهارية ، يرجع الكثير من الملاحظين تراجع أخلاقيات المهنة الإعلامية وقلة التزام الصحفيين بقواعد السلوك المهني، التي يصوغونها ويتعهدون بالالتزام باحترامها إلى البيئة الإعلامية بشكل عام سواء على المستوى الوطني أو الدولي . فوسائل الإعلام اليوم تنتج قيما إعلامية حسب الطلب ، وأن التحيز الذي كان مكروها يصبح ذروة الوطنية ، فأصبحت وسائل الاعلام عبارة عن أجهزة معنية أساسا بتحقيق مشاريع من يمتلكها ومنهمكة في نشر وترويج أفكاره وقيمه ومصالحه . وفي ضوء هذا المؤشر المعياري ترفع الوسائل الاعلامية الشعارات التي تناسبها وتستخدم القيم التي تلائمها وتطبق الأساليب التي تحدها" (خضور، 2009). ص 197) وفي هذا السياق يثار الجدل حول حرية الصحفيين ، ومستويات استقلاليتهم . وحدود الحياذ والموضوعية التي تقتضيها مهنتهم ، وتفرضها عليهم رسالتهم الاجتماعية والإنسانية . بالرغم من أن "الاستقلالية تقدم ك مطلب عملي وتسمى لمنح مرتكز جماعي للصحفيين من أجل الاعتراض على بعض التعديلات المفروضة على شروط عملهم من طرف مشغليهم. كما تصور كقاعدة للتعبة الجماعية للصحفيين ، عندما يشعرون بأن طرق تنظيم الإنتاج وتحسين تنافسية المقابلة (المؤسسة الاعلامية) تقلص هذه الاستقلالية ، أي تفقد النشاط جوهره أو تشوه مضمونه.. فالارتباط الثقافي للصحفيين باستقلالية ممارستهم . وذلك مشروط بعدم اعتبار الثقافة المهنية مجموعة من المعتقدات الاعتباطية أو الظرفية المنفصلة على أساسها العملي (سيريل، 2015، صفحة 41).

يبدو أن التسليم باستسلام الكثير من الصحفيين ، وارتقائهم في جيوب أباطرة الصحافة والإعلام والشركات العالمية للاتصال ، وتسليم ضمايرهم المغلفة بشرف المهنة وقديسيتها للمتاجرة بها وتضليل الرأي العام ، لم يعد يثير الدهشة والاستغراب . وهذه الوضعيات المتعسفة ، يمكن التأشير إليها ، من خلال اقتحام الممارسة الغوغائية للمهنة الصحفية

لقد تحولت هوية الممارسة الصحفية لغير الصحفيين ، ملفنة للانتباه وجالبة للتهكم والسخط الجماهيري ، بدافع البحث عن الصورة في عصر الصورة ، ورسملة العدمية في عصر التفاهة على حد توصيف آلان دونو . وهنا ينتقد الكثير من الباحثين الأكاديميين توجه نحو تجسيد مقولة "الصحافة مهنة من لا مهنة له". وبالتالي تكريس المزيد من التمييز والرداءة للممارسة الإعلامية ، وإفراغها مما تبقى لها من قيم مهنية ومعايير أخلاقية، وتفكيك البنية القيمية للمجتمع.

وفي ظل تراكمات هذه الممارسات ، العبثية الفارقة لأي غطاء قانوني أو مهني ، تحولت خيارات الكفاءة العلمية والمهنية والقناعات إلى خيارات ثانوية ، مقارنة بخيارات التهويل والتهميش الإعلامي ، ذات البعد الربحي التجاري. فالضمير المهني قد يكون آخر الأفكار التي تستعد للرحيل ، مع رحيل بعض الصحفيين القادمين من سنين عز وشرف المهنة.

6. آفاق إصلاح التكوين الأكاديمي والتأهيل المهني للصحفيين في ظل التحول الرقمي:

أحدثت ثورة الاتصال الرقمية تحولات ثورية في الممارسة الصحفية والإعلامية ، ولم يتوقف الأمر عند ميلاد المواطن الصحفي فحسب ، بل تواصلت الطفرة الاتصالية ، بالدفع نحو مراجعات جذرية لقواعد ومعايير ممارسة المهنة الصحفية ودفعت بالبحث العلمي لمواكبة هذا التحول ومرجعة الكثير من الأطروحات ، حول عناصر العملية الاتصالية ككل سواء تعلق الأمر بالبناء المفاهيمي والهوية الجديدة للصحفي ، الذي أصبح ينعت بالصحفي الرقمي أو القائم بالاتصال في البيئة الرقمية. أو بيئة الممارسة الصحفية والأساليب والأنماط المستحدثة فيها ، سواء في استقاء المعلومات والتعامل مع المصادر المختلفة أو أساليب وأشكال التحرير الإلكتروني التي تعرف بالكتابة للويب ، سيما مع ظهور وتنامي سطوة صحافة البيانات وصحافة الذكاء الاصطناعي . وتحذر الكثير من الدراسات العلمية والتقارير الإعلامية ، من مخاطر سوء الاستثمار في الفرص التي تعرضها التحولات الثورية ، لتكنولوجيا الاتصال الرقمية لإثبات الوجود في ظل المرافعة لتلاشي الحدود ، والتماهي مع الصناعة المكثفة للعولم الافتراضية في مخيال الأفراد والجماعات ، بعدما أصبحت تهددها شبكات التواصل الإلكترونية والمنصات الرقمية بحروبها الناعمة.

هذا الوضع المستحدث في بيئة تكنو اتصالية شديدة التعقيد وسريعة التغيرات ، يفرض على الصحفيين حتمية المواكبة الابتكارية علميا وعمليا ، بإتقان والتمرس على التطبيقات والمهارات والخبرات الجديدة لبيئة الإعلام الجديد. وتشير بعض البحوث والدراسات ، إلى المواكبة العلمية والعملية للصحفيين في الدول الغربية المتقدمة، لهذه الطفرة الاتصالية سواء على صعيد التنظير العلمي أو الممارسة المهنية في البيئة الاتصالية الرقمية. وقد بينت نتائج دراسة أجريت سنة 2013 ، على عينة قوامها 1080 صحفي أمريكي ، أن وسائل الإعلام الاجتماعي ، غيرت كلياً في شكل وصورة عمل الصحفيين الأمريكيين وطرق تجميعهم للأخبار. فقد تبين من خلال نتائج الدراسة ، أن 78.5 بالمائة من

الصحفيين الأمريكيين يستخدمونها للوقوف على جديد الأخبار ، ونسبة 73.1 بالمائة لمتابعة ما تفعله باقي المؤسسات الإخبارية . وأجاب 59.7 بالمائة للتفاعل مع الجمهور . و56.2 بالمائة للحصول على معلومات إضافية . وأجاب 24.7 بالمائة من الصحفيين أنهم يستخدمون الإعلام الاجتماعي للتأكد من صحة المعلومة . (بوجمعة ، بن صغير . 2016. 81) . كما أجمع غالبية الصحفيين ، أي 80.3 بالمائة على أن وسائل الاعلام الاجتماعي ، ساعدت على تطوير أنفسهم وتعزيز عملهم الصحفي ، وأن 69.2 بالمائة منهم أصبحوا أكثر انشغالا بجماهيرهم. وأن 29.7 بالمائة منهم يؤكدون أنها ساهمت في تعزيز مصداقيتهم المهنية. وأن 25 بالمائة منهم يؤكدون أن وسائل الإعلام الاجتماعي ساعدتهم على تحسين مستوى إنتاجيتهم (بوجمعة و بن الصغير، 2016، صفحة 82).

وتباين مستويات التكيف مع البيئة الصحفية الجديدة بين الصحفيين من دولة لأخرى ، وتختلف أدوات وتطبيقات ومهارات وأساليب المواكبة لديهم ، لبيئة الممارسة الصحفية الجديدة بوسائطها الإلكترونية ومنصاتها الرقمية . ففي الحالة الجزائرية ، يكشف سياق الممارسة الصحفية ، المواكبة الشكلية لهذه التحولات الثورية التي تحدثها شبكات التواصل الاجتماعي المدعومة بأجيال الأنترنت المتعاقبة . ولا يزال معظم الصحفيين ، وفي مختلف الوسائل الإعلامية ، بما فيها المستحدثة ضمن الفضاء الاتصالي الرقمي الجديد ، تحتفظ بتركة ممارساتها وأساليبها التقليدية . كنتيجة لعدم التأسيس العلمي والمهني للممارسة الصحفية ، كفعل ثقافي متجذر في الفكر المؤسساتي خارج أطر التحكم والتوجيه السلطوي.

وتباين نتائج البحوث والدراسات العلمية المنجزة ، حول مدى مواكبة الصحفيين الجزائريين للممارسة المهنية في بيئة الاتصال الرقمية. ومن بين النتائج التي توصلت إليها ، إحدى الدراسات المهمة حول القائم بالاتصال في البيئة الرقمية "أن التغيرات والمستجدات ، التي طرأت على البيئة الإعلامية ، مع بروز الإعلام الجديد ، فرضت على القائمين بالاتصال تحديات ترهن مستقبلهم ، ومستقبل مهنتهم في الاستمرارية. ومن هنا لجأ هؤلاء للتكيف مع هذه التغيرات والمستجدات واكتساب مهارات جديدة ، تقنية وتكنولوجية ومهنية وفقا لخصائص وسائل الإعلام الجديد، وأهم هذه المهارات التعامل مع المصادر الجديدة التي أتاحتها بيئة الإعلام الجديدة. وأبانت الدراسة أن ، شبكات التواصل الاجتماعي أتاح للقاءات بالاتصال الممارس لمهنته في مؤسسة إعلامية محترفة ، مصادر جديدة للأخبار ، الشيء الذي جعله يراهن عليها في تقديم أخباره والتأكد منها . فمن خلالها أصبح بإمكان الصحفيين نقل الوقائع والأحداث التي تحصل في الأماكن البعيدة ، والتي يصعب الوصول إليها ، ومن خلالها أصبح متاحا للصحفيين النقل الفوري المباشر والآني لأي حدث ومن أي مكان ، وأتيح له أصوات متعددة في رواية الأحداث ، لكن توظيف هذه المصادر لا يكون دون إخضاعها لآلية الثبوت والتحقق من صحتها ، باستخدام المهارات التحريرية والأدوات التقنية معا ، قبل إعادة نشرها أو استخدامها في القصص الإخبارية والتحقيقات الصحفية (خديم، 2019/2018، صفحة 305).

بينما توصلت دراسة أخرى ، حول تعامل الصحفيين المرسلين ، مع نشر الاخبار الكاذبة في الشبكات الاجتماعية أنهم وبدون استثناء ، لا يستخدمون أدوات مراقبة المحتوى المنشور على شبكات التواصل الاجتماعي ، ولا يتحكمون فيها من الناحية التقنية ، لأنهم لم يتلقوا أي تدريب على استخدام تلك الأدوات والتطبيقات. وبخصوص تزايد انتشار الاخبار الكاذبة ، فأشار الصحفيون أن وراء الظاهرة أسباب متعددة ، بداية بالبحث عن السبق والشهرة وروح الاتكالية لدى الكثير منهم ، الذين يعملون بأسلوب "النسخ والاصق" دون التأكد ولا ذكر المصدر . وبالتالي بات هم بعض الصحفيين نشر المعلومة السريعة الجاهزة ، بعيدا عن التحقق والتأكد ، وهو أسلوب خاطئ يفقد للصحفي سمعته وسمعة مؤسسته الإعلامية ويساهم في نشر الإشاعة وأحيانا الفتنة والفوضى (بودهان، 2019، صفحة 481) .

إن هذا التأخر في المواكبة المهنية الاحترافية للممارسة الصحفية ، وفقا لمقتضيات بيئة الاتصال الرقمية ، من طرف الصحفيين والمؤسسات الإعلامية . جعل المهنة الصحفية عرضة للمنافسة غير المهنية وخارج الأطر المؤسسية ، من طرف مختلف الفئات الشعبية خاصة الشباب المغمور بالظهور وعرض الذات ، عبر مختلف الشبكات التواصلية والوسائط الإلكترونية. فبات استقاء الحقيقة وتمييزها ، في ركاب الأكاذيب المتدفقة من مختلف المصادر ، أمرا صعبا حتى للمتخصصين ، والمتكونين في التربية على التلقي النقدي ، فما بالك بغير المتخصصين وغير المتكونين.

فهذا التحول في الفضاء الاتصالي عامة والمدعوم بشبكات الإعلام الاجتماعي ، أثر بشكل كبير في الممارسة الصحفية وساهمت مختلف المواقع الإلكترونية والمنصات الرقمية ، في إعطاء الفضاء العمومي امتدادا جديدا مهما ، ومكنت أكثر الأفراد والجماعات من النفاذ إلى النقاش العام عبر الفضاءات الاجتماعية الافتراضية (بودهان، 2016، صفحة 134). وشكلت أدوات الاعلام الاجتماعي على حد تعبير الأكاديمي بودهان يامين ، فرصة للتحرر من سطوة الاعلام الرسمي الاستهلاكي. لممارسة كل أنواع النقاش المنفلت من قيود ملاك وسائل الإعلام وصناع السياسات الاخبارية الموجهة وتحول ناشطوا مواقع التواصل الاجتماعي، إلى جماعات ضاغطة ومؤثرة في الحياة السياسية ، وصناع للديموقراطية الرقمية بدافع ضمور ثقة الفرد في وسائل الاعلام الرسمية ، التي تمارس التملق والتزلف وتعمل على تغييب الوعي ، لأنها لم تعد قادرة على أداء الوظيفة النقدية التي نشأت من أجلها ، بل أصبحت الفضاءات العمومية التي يخلقها الإعلام التقليدي الرسمي ، امتدادا للسلطات المهيمنة تصرف الفرد حسب استراتيجياتها ، من خلال إشاعة أنماط محددة من الوعي ، تدفع الناس إلى الاستكانة وقبول القوالب الجاهزة ، في الوعي والتفكير وأنماط الحياة (بودهان، 2016، صفحة 135).

ويبدو نظريا أن السلطات الجزائرية تدرك حجم المخاطر المحدقة بالفضاء الإعلامي ، بسبب تفاقم الفوضى الاتصالية واستمرار تراجع الالتزام بأداب وأخلاقيات مهنة الصحافة والإعلام ، وما تتسبب فيه من تنفير للجماهير وتصديرها

الجماعي القسري ، نحو فضاءات إعلامية وافدة ، وشبكات اتصالية ومنصات رقمية حرة وتفاعلية بديلة ، تعرض بشكل مغري برامج متعددة ومتنوعة ، وتلبي الاحتياجات المتزايدة للجماهير الجزائرية وفي مختلف المجالات. لكن عمليا يثبت النظام السياسي أنه وفي لعهد ومستمر على نمجه ، في الإدارة التحكومية للمنظومة الإعلامية والاتصالية . بحيث يدفع بخطابات توحى بإدراك حتمية التحول ، نحو مقاربات مهنية في الممارسة الصحفية والإعلامية ومواكبة تقنية لبيئة الاتصال الرقمية. لكن الممارسات تبقى على الوضع القائم ، الذي قد لا يبالغ البحث الحالي بوصفه أنه يتجه من السيئ إلى الأسوء. يقول الأكاديمي رضوان بوجمعة "لا توجد مؤسسات إعلامية حرة ، لأنها هشئة اقتصاديا ، ولكن يوجد صحفيون وعلى قلتهم يحاولون ممارسة مهنة الصحافة بعيدا عن الدعاية والتضليل ، في مواجهة أرباب مؤسسات إعلامية لا يهتمهم إلا الاستفادة من ريع المنظومة الإعلامية". (جنوب كوم ، 2020)

ولقد أطنبت الخطابات السياسية خاصة في العقدین الأخيرین ، في إطلاق الوعود بإصلاح عميق للفضاء الإعلامي ومواكبة التحول الرقمي للفضاء الاتصالي ، لكن لم تعرف طريقها للتجسيد. فقد كانت كل الخطابات الرسمية لممثلي السلطات العليا في البلاد ، تؤكد على مسعى تكوين وتأهيل الصحفيين ، وتجويد مخرجات المؤسسات الصحفية والإعلامية وحوكمة الفضاء الاتصالي .

ولقد رفعت السلطات العمومية من سقف الطموح ، في التعبير عن النية في الإصلاح والتأهب للاستعداد لإحداث التغيير الجذري للنظام الإعلامي ، بما يستجيب لتطلعات الجماهير عبر مختلف المسيرات الحاشدة للحراك الشعبي ، والتي عبرت عن الإرادة الشعبية القوية ، لإحداث قطيعة مع الإعلام السلطوي بنزعتيه السياسية والمالية ، وتخليصه من كل أشكال الدعاية والتضليل. وكان وزير الاتصال الناطق الرسمي للحكومة ، عمار بلحيمر ، يؤكد في كل خرجاته عبر حضوره البارز ، ونشاطه المكثف وتصريحاته المتواترة والجريئة ، أنه يعتزم "إيجاد الحلول الأنسب للفضوى والجمود الذي يعيشه قطاع الصحافة". والقيام "بمراجعة شاملة لنظام الإعلام في الجزائر واصفا وضعية القطاع بالكارثية" (بلحيمر، 2020). وأكد خلال اللقاء المنتظم مع نقابات ومنظمات الصحافة المكتوبة ، أن إعادة بناء نظام الإعلام في الجزائر سيتجسد ، من خلال تنظيم العديد من الورشات بمهام مختلفة ، والتي ستعكف على دراسة مختلف المواضيع في إطار الشراكة والحوار الدائم مع أسرة الصحافة. وأعلن عن قرب جاهزية النصوص التطبيقية لمختلف القوانين كالمرسوم التنفيذي للصحافة الإلكترونية ، والمجلس الوطني للصحافة ، الذي ستوكل له مهام ، الحرص على تسليم بطاقة الصحفي المحترف ، والوساطة والتحكيم فيما يخص اخلاقيات المهنة ، وكذا متابعة وجهة الإشهار وقياس جمهور وسائل الإعلام. كما تطرق الوزير بلحيمر إلى إعادة تفعيل صندوق دعم الصحافة من أجل مساعدة الصحفيين والصحافة في الجنوب.

إضافة إلى التعبير عن النية في تفعيل قانون يلزم مؤسسات الدولة والإدارة بعدم كتمان المعلومة والرد على طلبات وشكاوى الصحفيين المحترفين (بلحيمر، 2020).

ولقد تفاعل الصحفيون إيجابيا ، مع هذه الوعود بهذه الرؤية الإصلاحية الثورية ، ووصف ممثلوا النقابات والمنظمات الصحفية هذا اللقاء "بالأول من نوعه" ، وطالبوا بالتعجيل في تفعيل إصدار القانون الأساسي للصحفيين ، عوض تضييع الوقت في تسليم بطاقة الصحفي المحترف. ورافعوا من أجل تطهير مهنة الصحافة من الدخلاء ، الذين يستفيدون من الإشهار المؤسساتي ، إضافة إلى تمكين الصحفيين من دورات التكوين ، المنظمة في الجزائر والخارج (بلحيمر، 2020). لكن ورغم ترجمة بعض هذه الوعود على المستوى التشريعي ، بإصدار المرسوم التنفيذي 20-332 بتاريخ 22 نوفمبر 2020. المحدد لكيفيات ممارسة نشاط الإعلام عبر الأنترنت ونشر الرد أو التصحيح عبر الموقع الإلكتروني. وكذا القانون 20-05 المؤرخ 28 أبريل 2020. المتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتها. إلا أن الوضع الاجتماعي والمهني للصحفيين يزداد سوء ، وبيئة الممارسة الصحفية تزداد تعقيدا ولم يتجسد وعد إخراج الصحافة والإعلام من حالة الفوضى والجمود.

وكان الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة ، يبدى نظريا اهتماما ، بإصلاح قطاع الصحافة والإعلام ، وتحسين الظروف الاجتماعية والمهنية للصحفيين. إذ أكد في رسالته للصحفيين بمناسبة اليوم العالمي للصحافة يوم 03 ماي 2015 على المسعى الرامي لتأطير فعال للاتصال والإعلام ، عبر الاستثمار الأمثل في الموارد البشرية ، لكي تساهم بمنهجها في الإشعاع المعرفي والثقافي والفكري ، وتحقيق ذلك من خلال الحرص على ترقية الكفاءات ، وتفجير طاقات شابة بالارتكاز على التكوين ، واعتماد التخصص كمنحى لا مناص منه في محيط دولي تنافسي ينبذ الارتجال.

وهذا الطرح ينسجم مع تصريح وزير الاتصال حميد قرين ، في المدرسة العليا للصحافة 19 فيفري 2015. الذي أكد أن إرادة الدولة في تحديث الإعلام وتجسيده احترافيته ، تمر حتما عبر التكوين. قائلا "لمست عبر خرجاتي الميدانية في 29 ولاية ، تعطشا للتكوين المتخصص من قبل رجال ونساء الإعلام الجزائريين ، الذين يطلبون في كل مرة الوصاية ، تنظيم دورات تكوينية تزيد من كفاءتهم المهنية وتمكنهم من مختلف التقنيات الحديثة لوسائل الإعلام والاتصال في ظل المستجدات التي يفرضها الإعلام العالمي".

لكن ظلت السلطة السياسية تطلق الوعود وتبعث بمجموع مؤشرات ، توحى نظريا إلى تكثيف الدولة جهودها لكبح جماح الانحراف في الممارسة الاعلامية ، خاصة في سنوات 2010 أين فكر الوزير المنتدب المكلف بالاتصال والناطق باسم الحكومة عزالدين ميهوبي ، في فتح ورشات في مختلف مجالات الإعلام ، بهدف الإصلاح الجذري لقطاع الإعلام.

وقد توجت تلك الجهود بإعادة بناء الترسنة القانونية ، لتواكب التحولات التي عرفتها الدولة والمجتمع على جميع المستويات وقد ظهر القانون العضوي المتعلق بالإعلام 2012 ، ثم القانون الخاص بالنشاط السمعي البصري 2014 بهدف إرساء المزيد من الأسس القانونية والمنهجية لإصلاح قطاع الإعلام، وتكريسه لخدمة المجتمع ومسايرة جهود الدولة. رغم ضرورة الإقرار بالتباين للنظر لهذه الجهود، بين من ينظر إليها كمؤشرات تعبر عن نية السلطة السياسية في الإصلاح، وبين من يعتبرها مسرحية درامية لإلهاء الجماهير المتعطشة للحقيقة ، وتعطيل الإرادة القوية للإصلاح التي تعبر عنها المجموعات العلمية. الشيء الذي يعطي مصداقية للأطروحات المشككة ، في مساعي الإصلاح الفعلي للتكوين الأكاديمي في الحقل الإعلامي لضمان مخرجات ذات جودة ونوعية وكفاءة مهارية للفضاء الاعلامي الجزائري.

وظلت الوزارة الوصية ، تحاول أن تقنع بصدق نية الإصلاح ، والتحكم في الانحرافات الناجمة الاستخدام السيئ للحرية الصحفية والإعلامية ، بالتوجه نحو تعزيز حضور التكوين ضمن فلسفة السياسة الإعلامية والاتصالية للدولة ونظرا للمكانة المركزية للتكوين والتدريب في رفع كفاءة الصحفيين ، واستدامة تأهيلهم المهني ، فقد شرعت في توفير فرص التكوين بصيغ مختلفة لفائدة الصحفيين. سواء في الخارج بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ، أو في إطار التعاون والتنسيق الإعلامي في إطار جامعة الدول العربية ، أو برمجة دورات تكوينية في الداخل من خلال مراكز التدريب الإعلامي المتواجدة في ولايتي ، تيبازة وأم البواقي . وقد أبانت فيها الوزارة انفتاحا كبيرا ، للتكامل بين العمل الأكاديمي والبحثي والممارسة المهنية. فقد أشرف على الدورة التكوينية لتدريب الصحفيين على أخلاقيات الممارسة المهنية ، الكثير من الباحثين والأكاديميين من مختلف جامعات الوطن ، وتم الاستعانة بالأكاديميين والباحثين من جامعات أجنبية.

ولا تزال السلطة السياسية ، عبر وزير الاتصال الناطق الرسمي للحكومة بلحيمر عمار ، يرفع لمشروعه الإصلاحية على غرار سابقه ، بنفس الحماسة ، وبنفس القناعات ، بتذكير الصحفيين لتنظيم أنفسهم ليكونوا قوة اقتراح وتمثيل حقيقي لتحقيق الاهداف المشتركة ، التي تجسدها فتح 10 ورشات تضمنها مخطط عمل وزارة الاتصال ، المنبثق عن استراتيجية اتصال الحكومة ، المصادق عليه من طرف مجلس الوزراء في 24 فيفري 2020. مؤكدا على تحقيق أهداف ؛ تطهير علاقات العمل ، بالتخلص من حالات الغموض لظروف العمل وتحسين المعيشة. والتخلص مما يسميه "القوى غير الإعلامية" التي تتمثل في العمل غير المصرح به ، والتمويل غير المشروع والأسماء المستعارة ، التي تسمح لمن لا علاقة له بالمهنة للتسلل داخل القطاع وانتحال صفة الصحفي ، وكذا وضع حد للابتزاز والتصرفات الدخيلة عن المهنة والارتباط بقوى أجنبية مشبوهة (بلحيمر، 2020).

لكن المستقطب للملاحظة العلمية ، هو إصرار السلطة السياسية على مسارها الأحادي ، في الاكتفاء بالتعددية العددية ، وإصرار وزير الاتصال الناطق الرسمي للحكومة على المرافعة الحماسية لرؤيته الإصلاحية الأحادية ، دون

الالتفات إلى الانتقادات وتصاعد الشكوك لدى الصحفيين ، بضمور الأمل في التغيير والتطوير ، سيما مع العودة القوية لأساليب التضييق على الحريات الصحفية والعودة للقرارات التعسفية غير القانونية ، المتمثلة في سجن الصحفيين .

7. خاتمة ورؤية لأفق اندماجي معرفي ومهني :

يتضح لنا بعد استعراض مؤشرات استمرار التكوين الأكاديمي للصحفيين ، في التراجع والانحدار ، وجنوحه نحو فقدان المزيد من القيم العلمية المعرفية في الجانب التكويني الأكاديمي . واستمرار عمليات استنزاف العملية التكوينية من الأبعاد المهنية والأخلاقية . وبعد استعراض تأثيرات هذا القصور والانحدار التراكمي ، على الممارسة الصحفية والإعلامية خاصة في ظل تجليات البيئة الاتصالية الرقمية . يمكن القول أن التكوين الأكاديمي في مجال الصحافة والإعلام يتجه نحو العثبية ، أكثر مما يتجه نحو التجويد والتنظيم الذاتي ، والتحكم العلمي والارتكاز على الأبعاد المعرفية والممارسة المهنية الكفاءة ، التي يقتضيها العمل الصحفي خاصة في وقتنا الراهن . هذا الوضع المرضي ، يقتضي ضرورة الإسراع لرأب الصدعات ، والاجتهاد لتجسير الهوة للتقليص من حالة الانفصام الحادة بين التكوين الأكاديمي والممارسة المهنية

والإسراع لاعتماد مقاربة اندماجية ، بين هذين العنصرين الأساسيين في البناء الصلب للهوية المهنية للصحفي القادر على خوض غمار التحديات الراهنة ، التي يفرضها المجتمع الاتصالي المفتوح بكفاءة واقتدار . كما يتبين أن أزمة التكوين الأكاديمي للصحفيين في الجزائر ، هي جزء من أزمة شاملة طبعت البنى السياسية والسوسيوثقافية للنظام السياسي الذي أضعف كل القوى الحية ، وحيدها عن مهامها الأساسية ، في مأسسة الدولة ، وبناء مشروع المجتمع المفتوح ونقترح فيما يلي توصيات ، نرى بأنها يمكن أن تساهم في تخفيف حدة أزمة التكوين الأكاديمي للصحفيين ، وتحسين وربما حتى تجويد الممارسة المهنية الصحفية والإعلامية ، وانتشالها من التمشهد البائس والرداءة الاستعراضية .

-التحكم الصارم في التدفقات الطلابية على التكوين الأكاديمي في حقل الصحافة وعلوم الإعلام والاتصال، من خلال ضبط معايير علمية دقيقة وشروط مهنية واضحة ، ذات ارتباط قوي بمجال الصحافة والإعلام السمعي البصري التقليدي والالكتروني .

-وضع حد للتوجيهات القسرية للتكوين الاضطراري، في الصحافة وعلوم الاعلام والاتصال، تفاديا لكل المخاطر الناجمة عن إقحام من هب ودب في مجال الممارسة الإعلامية ، تمنينا للمهنة وتجويدها وإدراكا لكل التحديات التي يفرضها هذا العصر، الذي ينعت بعصر الميديا والاتصال الرقمي .

-تفعيل قوانين الإعلام الموجودة، في انتظار مراجعتها مراجعة جذرية بما يستجيب لإعادة بناء سلطة الإعلام وذلك بتحرير هيئات الضبط الصحفية والإعلامية، من كل أشكال التبعية السياسية والوصاية السلطوية.

- تجسير الهوة التي باتت أكثر تباعدا يوما بعد يوم بين الأكاديميين والمهنيين، والدمج بين التكوينين لإعداد وتكوين صحفيين أكاديميين وأكاديميين صحفيين بمؤهلات عالية وكفاءات مسؤولة علميا وأخلاقيا.
- التكوين المستمر لكل المنتسبين للحقل الإعلامي والاتصالي ، سواء الأكاديميين المكونين أو الصحفيين المهنيين بهدف تأهيلهم المستمر وتحسين معارفهم ومهاراتهم، تماشيا مع ديناميات التحول الرقمي في الحقل الاتصالي .
- إعطاء الاهتمام الكافي على المستوى الرسمي والمؤسسي للتكوين الذاتي والداخلي للصحفيين وقطع الطريق أمام الدورات التكوينية والتدريبية التي تقدم في شكل مغريات للصحفيين تمويلها دول ومؤسسات أجنبية بأهداف خفية.
- الاستمرار في تجهيز كليات ومعاهد الصحافة وأقسام الإعلام، بالمنشآت والهياكل القاعدية التي تنقل تكوينهم في المجال الصحفي والإعلامي، بشكله الحالي النظري إلى الممارسة المهنية الميدانية، والاختبارية لكل المعارف النظرية.
- إجراء بحوث ودراسات حول احتياجات السوق الاتصالية، في جميع جوانبها وتبني نهج التكوين لإشباع الطلب والتطبيق الصارم للقوانين فيما يتعلق تطهير قطاع الصحافة والاعلام، من كل المتطفلين الذين أفرغوه من جوهره وجعله عرضة للإفلاس المهني والعدمية الأخلاقية.
- مطالبة وسائل الاعلام المختلفة، بالالتزام بمعايير مهنية وانضباطية، فيما يخص احترام التخصص في عمليات التوظيف والتي ترتب عنها إغراق الاعلام، بأشباه صحفيين لا تهمهم المهنة بقدر ما تهمهم الظهور والشهرة.

أ. الكتب باللغة العربية

- أديب خضور : أزمة إعلام أم أزمة نظام ، (سوريا ، سلسلة الدراسات الإعلامية ، 2009)
- عبدالعالي رزاق، المهنة صحفي محترف، قوانين الإعلام وأخلاقيات الصحافة في 22 دولة عربية، (الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2013)
- لوميو سيريل، تجليات الذاتية في العمل الصحفي ، تر: عزالدين الخطابي، ط1. (لبنان: المنظمة العربية للترجمة ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2015).
- ميغري إريك، سوسبولوجيا الاتصال والميديا، تر: نصرالدين لعباضي، ط1. (البحرين: هيئة البحرين للثقافة والآثار، 2018).

ب. الكتب باللغة الأجنبية

- Belkacem AHCEN-DJABALLAH, Economie de la presse et des médias, Alger, O P U , 2014.
- Zahir Ihaddaden , L'information en Algérie de 1965 à 1982. Alger : O P U, 2012.
- Belkacem MOSTFAOUI, Médias et liberté d'expression en Algérie, Dar El Outhmania, Alger, 2013

ت. مقالات منشورة في الدوريات العلمية

- الصادق رابح . الفضاء المرئي بين المتطلبات الأكاديمية والاكراهات المهنية . مجلة الإذاعات العربية . تونس. ع4 ، 2008.
- بلحيمر عمار. يؤكد على أهمية إيجاد الحلول الأنسب للفوضى والجمود الذي يعيشه قطاع الصحافة. وكالة الأنباء الجزائرية. (aps.dz 04 مارس 2020).
- بوجمعة رضوان ، بن صغير يعقوب. تطور الدراسات الميدانية في سوسيو-مهنية الصحفيين: من وسائل الاعلام التقليدية إلى الوسائط الجديدة. المجلة الجزائرية للاتصال. كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر3. ع25. 2016.
- بوجمعة رضوان. الإعلام في الجزائر التجاذب بين التشريع والمهنة ، مجلة رواق عربي ، ع44 ، مركز القاهرة لدراسات لحقوق الإنسان ، 2007.
- بودهان يامين . آليات بناء النقاش العمومي حول المسائل السياسية في الصحافة المكتوبة الجزائرية. المجلة الجزائرية للاتصال. كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر3. ع25. 2016.
- بودهان يامين . تعامل المرسلين المحليين مع نشر الأخبار الكاذبة في الشبكات الاجتماعية دراسة ميدانية بولاية سطيف. مجلة المعيار. جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة. مج23. ع46. 2019.
- بوشيش حسينة. التكوين الإعلامي في الجزائر.. مرحلة الكم على حساب الكيف هل أفقدته نجاته؟ جريدة اخبار الوطن ، 2019/12/18 . akhbarelwatane.net
- جلطي مصطفى ، مكري إيمان. بطاقة الصحفي المحترف بالجزائر وعلاقتها بالمهنة دراسة ميدانية على عينة من الصحفيين بالغرب الجزائري. مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية. جامعة تبسة. مج4. ع4. ديسمبر 2020.

- مسكين يونس . تمويل الدورات التدريبية.. حق قد يراد به باطل .مجلة الصحافة. معهد الجزيرة للإعلام ، 2021/02/23.
- معيزي أمال. الصحفي الجزائري والحق في الوصول إلى مصادر المعلومة . المجلة الجزائرية للاتصال ، كلية علوم الاعلام والاتصال ، جامعة الجزائر3 . ع24 ، 2015.
- ميلود مراد . إشكالية التكوين الأكاديمي للإعلام في الجزائر . مجلة العلوم الإنسانية . جامعة أم البواقي . مج5 . ع01، 2018.
- الهيئة القومية المصرية لضمان جودة التعليم والاعتماد. المعايير الأكاديمية القياسية العامة لخريج كلية الإعلام 2009.

ث. الرسائل الجامعية

- بن صغير يعقوب. سوسيو-مهنية القائم بالاتصال في الإذاعات الموضوعاتية الوطنية دراسة ميدانية بإذاعي القرآن الكريم والثقافية (2012-2015) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال. جامعة الجزائر3. 2015-2016.
- خديم خيرة. القائم بالاتصال في بيئة الإعلام الجديد مقارنة تحليلية لاستخدام القائم بالاتصال في وسائل الإعلام الجزائرية لشبكات التواصل الاجتماعي كمصادر للأخبار. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال. جامعة وهران1. 2018-2019.

ج. قوانين

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الأمر رقم 68/525 المؤرخ 1968/09/09 المتضمن القانون الأساسي للصحفيين المهنيين.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 82-01 المتضمن قانون الإعلام ، 1982/02/06.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 90-07 المتضمن قانون الإعلام ، 1990/04/03.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم 140-08 المحدد للنظام النوعي لعلاقات العمل المتعلقة بالصحفيين ، 2008/05/10.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون العضوي رقم 12-05 المتعلق بالإعلام ، 2012/01/12.